الأمم المتحدة

A/55/PV.28

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٢٨**
الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أرجو التعاون من جميع المتكلمين في مراعاة مبدأ الالتزام الطوعي بمدة ٢٠ دقيقة للإدلاء ببياناتهم. وستوزع النصوص الكاملة لبياناتهم.

المتكلم الأول سعادة السيد جوزيف موتابوبا، رئيس وفد رواندا.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن وزير الشؤون الخارجية في بلدي، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا، وبالنيابة عن وفدي وأصالة عن نفسي، أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم تهانئنا القلبية للرئيس على انتخابه لترؤس الدورة الخامسة والخمسين.

وعلاوة على ذلك، أهنئ سلفه البارز، السيد ثيو-بن غوريراب، والأمين العام، السيد كوفي عنان، على جودة الأنشطة التي اضطلعا بها خلال مؤتمر القمة الأخير نوعا وكما.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ توفالو، العضو الـ ١٨٩ في منظمتنا، ولأرحب بها. ويحدوني الأمل أيضا في أن يتمكن أعضاء محتملون آخرون، مثل الصحراء الغربية، من الانضمام إلينا عما قريب.

لقد أجرى مؤتمر قمة الألفية - الذي شارك فيه رئيس دولة رواندا، السيد بول كاغامي - تقييما للقرن العشرين وصاغ توصيات لتعزيز عمل المنظمة في القرن الحادي والعشرين، الذي يبدأ الآن. وكما أكد عدد من المتكلمين، كان القرن العشرون عصر انتصارات تكنولوجية لم يسبق لها نظير وفي ذات الوقت عصر أزمات كبرى مثل وسائل الدمار الحديثة.

والسمة المحزنة للحربين العالميتين الأولى والثانية أنهما جعلتا من التقدم التكنولوجي الذي شهده آخر القرن التاسع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-65346
0065346

عشر والنصف الأول من القرن العشرين سببا لإحداث دمار بشري ومادي هائل. ففي عام ١٩١٨ ومرة أخرى في عام ١٩٤٥ انسحقت كل البشرية تحت وطأة نتائج حرب عالمية مريعة. وكانت نداءات البلدان المؤسسة للأمم المتحدة عندما اجتمعت في سان فرنسيسكو في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٥: ''لا حروب بعد اليوم تؤدي إلى فقدان أرواح الملايين من البشر''؛ ''لا إبادة جماعية بعد اليوم''.

واليوم، كما كان الحال في الماضي، يجد المجتمع الدولي نفسه يعيش مرة أخرى الأهوال التي اعتقد أنها قد اختفت إلى الأبد، أهوالا تشمل الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤. وقطعا لم يكن الافتقار إلى المبادئ النظرية للأخلاق العامة أو القانون الدولي هو الذي أسهم في عدم منع أو إيقاف هذه الإبادة الجماعية. بل إن هذه المبادئ قد عززت كثيرا في عام ١٩٤٨ بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتشرت انتشارا واسعا في جميع أرجاء العالم عن طريق العديد من المنظمات التي رفعت راية حقوق الإنسان.

وكانت هناك حاجة إلى تقرير الإبراهيمي (A/55/305). ونحن نعرب عن ترحيبنا باستنتاجاته وتوصياته، ونغتنم هذه المناسبة لنهنئ أميننا العام، كوفي عنان، تهنئة حارة على التكليف بإعداده هو والتقريرين الآخرين اللذين سبقاه وهما: تقرير سربرينتسا وتقرير كارلسون الجريء. وإن لمنظمتنا إخفاقاتها ولكن تقرير الإبراهيمي يقول لنا إننا يمكن أن نعمل على نحو أفضل في المستقبل. وتفويت هذه الفرصة السانحة للتفكير فيما يجب عمله، وكيفية ذلك، يعني تخلينا عن مسؤولياتنا وعن المبادئ والقيم المعرب عنها في ميثاق منظمتنا. وحدوث رواندا أو سربرينتسا أخرى سيسبب العار لنا جميعا.

ولا شك في أنه يجب علينا أن نبحث عن مصدر المشكلة في مكان آخر. ومن المدهش أنه حتى اليوم تقوم بعض البلدان التي تدعي الإيمان بحقوق الإنسان بتأخير محاكمة مرتكبي الإبادة الجماعية واستعمال الذرائع لتعويقها. بل إن هناك بعض من يشيرون إلى هذه الإبادة الجماعية بعبارة ما حدث في رواندا في عام ١٩٩٤ – خشية الاعتراف بما حدث أو التفكير فيه. ولتقديم مثال واحد فقط، أشير إلى ملاحظات الوزير يروديا ندومباسي في ١٦ أيلول/سبتمبر.

وبإيجاز، يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى استخلاص كل درس ممكن من الإبادة الجماعية التي ارتكبت في بلدنا، حتى لا تصبح عبارة ''لن نسمح أبدا مرة أخرى بحدوث مأساة إنسانية كهذه'' عبارة جوفاء. وما هو أكثر إلحاحا مسألة تقديم المساعدة لرواندا لإعادة البناء وإصلاح الخراب المادي والمعنوي الهائل الذي سببته الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وقد وردت التوصيات بتقديم هذه المساعدة في تقارير التحقيق المستقل الذي أجراه الفريق الدولي المكون من شخصيات بارزة والذي أنشأته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويمكن لجميع أعضاء المجتمع الدولي الممثلين هنا أن يساعدوا رواندا على إعادة البناء والتنمية. وليكن تقرير الإبراهيمي مصدر إلهام لنا. في كل مرة نود القيام بالمزيد من العمل للمنظمة والإنسانية.

وأغتنم هذه الفرصة لأحيي مناقشات مجلس الأمن في ١٥ نيسان/أبريل، عندما تم النظر في توصيات تقرير كارلسون وحث المجلس على استخدام نفوذه لضمان أن تتابع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى تلك التوصيات بصورة فعالة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ننتظر مساعدة خاصة منه كجزء من برنامج المساعدة الإنمائية لرواندا. ونجرؤ على الإعراب عن الأمل في أن تؤدي الإصلاحات الجارية حاليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم مساعدة تقوم على شراكة مخلصة وحماسية

وفقا للنموذج البريطاني الذي أوضحه ببلاغة رئيس الوزراء توني بلير خلال مؤتمر قمة الألفية. وهي شراكة مفعمة بالمساواة والعدالة والتضامن الأخوي لمصلحة الجميع. وندعو جميع شركائنا إلى تأييد هذه المبادرة، في علاقاتهم ليس مع رواندا فحسب، ولكن أيضا مع جميع البلدان النامية الأخرى – وخاصة المستعمرات السابقة.

وفيما عدا الدعوة إلى الإسهام في مهمة التغلب على آثار الإبادة الجماعية المدمرة، تدعو أيضا التقارير التي ذكرتها المجتمع الدولي عن حق – إلى الإسهام بقوة في منع هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، ولا سيما قمعها. وعلى الذين يخفون ويحمون المجرمين المسؤولين عن الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ ويدافعون عنهم أن يفكروا مرتين قبل الاستمرار في هذا المسلك الشرير.

وآتي الآن إلى الأزمة الكونغولية، التي يمكن أن تعتبر بعض جوانبها امتدادا للإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء المليشيا والجنود الروانديين السابقين، مرتكبي الإبادة الجماعية، قد لجأوا بعد هزيمتهم وانسحابهم إلى ما هي الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحينذاك لم يظل هؤلاء الجنود السابقون وأعضاء المليشيا مسلحين فحسب، وإنما استفادوا من الحصول على عتاد عسكري جديد وتدريب، مكنهم من ارتكاب أعمال إبادة جماعية على طول الحدود والإعداد لتكرار حملة الإبادة الجماعية الواسعة السابقة. أفليس هذا سببا كافيا للطلب إلى حكومة مسؤولة أن تعمل على الحفاظ على سيادة بلدها وأمن شعبها؟ ويمكن للجمعية أن تفهم تماما أن هذه المسألة يصعب أن تكون ذريعة أمنية، بل هي حقيقة راهنة.

وقد تمكن الجيش الوطني الرواندي – بحمد الله – من إحباط خطة الغزو الواسع التي كانت تنوي تنفيذها قوى الإبادة الجماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولكن في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٧ إلى آب/أغسطس ١٩٩٨ كان من الضروري مرة أخرى صد عمليات التسلل من الكونغو ومقاومة أعمال إبادة جماعية أخرى ارتكبت في الجزء الشمالي الغربي من بلدنا. وكانت الأهوال الناجمة عن ذلك التمرد مصدرا لعدد من القرارات، ولكن يبدو أن العالم قد نسيها بسرعة.

وفي هذا السياق، هناك الآن وجود عسكري لبلدنا في الكونغو – وجود هدفه الوحيد منع تكرار إبادة جماعية في رواندا تقوم بها نفس مليشيا إنتراهاموا‌ي وجنود النظام السابق. وقد نجحنا تقريبا في تحقيق أهدافنا. وألقينا القبض منذ عام ١٩٩٨ على العديد من جنود النظام السابق ومليشيا إنتراهاموا‌ي، على النقيض مما قاله الوزير يروديا ندومباسي للجمعية في ١٦ أيلول/سبتمبر. والتحق معظم هؤلاء الجنود – وهم كثيرون – مرة أخرى بالجيش. ولا نزال نحتفظ بـ ١٣٥ منهم في انتظار البت في شأنهم.

وقد تمكنا من إنقاذ بعض أفراد الانتراهاموا‌ي وجنود الأنظمة السابقة، إلى جانب المدنيين الأبرياء الذين كانوا محتجزين كرهائن كل هذا الوقت لأغراض عسكرية وسياسية محضة. ومن فئة الرهائن الذين تم تحريرهم، أعيد توطين ١٢ ٠٠٠ شخص منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، والعمليات لا تزال مستمرة. وقد أنشأنا عدة مراكز لاستقبال هؤلاء الأشخاص على حدودنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشارك في هذه العملية عدة منظمات إنسانية، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وهذا ليس سرا خافيا على أحد، وتشهد على ذلك مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في غوما وغيسيني. أما من يبغضون نجاحاتنا، فيقولون إن هؤلاء الأشخاص مواطنون كونغوليون دفعناهم دفعا إلى المنفى في رواندا، لأن مغادرتهم أوجدت فراغا في عمليات حلفاء قوات الإبادة.

إنهم مواطنونا، ولا يمكن لأحد أن يدعي بأنه يحبهم أكثر مما نحبهم نحن. إنهم في بلدهم، في انتظار الآخرين بكل الترحاب.

لقد رحبت حكومتي بتوقيع اتفاقات لوساكا في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، وما زلنا نؤيدها. وتتمثل مبادئها الأساسية، أولا، في ضرورة أن تؤدي المفاوضات السياسية فيما بين الكونغوليين إلى نظام سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثانيا، استمرار ملاحقة الجماعات المسلحة وتجريدها من السلاح، بما في ذلك ملاحقة العسكريين الروانديين السابقين وميليشيات الانتراهاموي التي ارتكب أفرادها الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، والتي ما زالت تحاول الاستمرار في أعمالها الدنيئة، ويشجعها بعض من أشقائنا الكونغوليين ممن يذهبون إلى حد إنكار وجودهم في الأراضي الكونغولية بهدف واحد وحيد هو تشويه سمعتنا - إذا حكمنا من واقع بيان الوزير ييروديا ندومباسي - الذي أدلى به يوم السبت الماضي.

إن وفد رواندا يأسف لتشكيك حكومة كينشاسا مؤخرا في نفس هذه الاتفاقات، على الرغم من تأييد كل البلدان المعنية في المنطقة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومجلس الأمن لها. ومن قبل، أثارت الحكومة الكونغولية جدلا شديدا برفضها الترخيص للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة بحرية التنقل؛ على أن حرية الحركة هذه لن تكون ممكنة خارج إطار تلك الاتفاقات، التي يعد هذا البلد طرفا فيها.

وفيما يتعلق برواندا، فإننا نعتقد أن اتفاقات لوساكا تشكل في الوقت الراهن الإطار الوحيد لضمان سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة دون الإقليمية. وأي نهج آخر في هذا الشأن قد يعرض عملية السلام الحالية لخطر جسيم.

فضلا عن ذلك، فإن التباطؤ والتردد الملاحظ من قبل منظمتنا فيما يتعلق بوزع قوات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ينبغي أن يعاد النظر فيه، وأن تغتنم العروض الحالية من أجل تعزيز تواجد الأمم المتحدة في المناطق التي تخلو عنها الأطراف الموقعة على اتفاقات لوساكا. وإن أي محاولة لتخفيض حجم هذه القوات لن تفضي سوى إلى كارثة من ذلك النوع الذي يسعى تقرير الإبراهيمي إلى أن يجنبنا شره.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية الصراعات. يعلم الجميع أن هذا التدخل الإيجابي أدى بالفعل إلى نتائج جيدة في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك في منطقة جنوب شرقي آسيا وفي غرب أفريقيا. ويحدونا الأمل أن تنتهج الأمم المتحدة نهجا مماثلا فيما يتعلق بالإسهامات الإقليمية في آليتها لتسوية الصراعات.

وإذا كانت مسألة الصراعات في العالم لا تزال من بين أكبر شواغل منظمتنا، فسوف تكون فكرة طيبة، دون شك، أن يولى اهتمام خاص للوقاية منها. ويتطلب ذلك التجاوب مع الجهود المبذولة لاجتثاث، أو على الأقل تهذيب، جذور الصراعات، داخلية كانت أو خارجية.

وفيما يتعلق برواندا، فإن وقف الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ قد تلته سياسات شجاعة استلهمت الدروس المأساوية لتاريخنا المعاصر. وقد ترجمت هذه السياسات إلى التدابير والعناصر التالية للمصالحة الوطنية:

في تموز/يوليه ١٩٩٤، شكلت حكومة للوحدة الوطنية وبرلمان، بمشاركة كافة عناصر السكان في رواندا وكل الدوائر السياسية في البلد. وهذا النهج التفاعلي لم يسبق أن عرفته رواندا المستقلة من قبل، على الرغم من المزايا اللغوية والاجتماعية - الثقافية والتاريخية التي تعمل لصالحها.

وسياسة الإقصاء، التي دامت أكثر من ٣٠ عاما في جميع قطاعات الحياة الوطنية، من التعليم إلى العمالة تم إلغاؤها. ولقد سعدنا بإلغاء بطاقة الهوية، بعد ستين عاما من تطبيقها، حيث كانت تصنف المواطنين على أساس الأصل الطائفي ومسقط الرأس، والتي على أساسها كانت تتخذ القرارات بقتل الأشخاص أو الإبقاء على حياتهم.

وتم تأسيس جيش وطني على درجة من المهارة وروح الاحتراف، يضم قوات الجيش الوطني الرواندي، الذي قام بتحرير البلد، وأيضا قطاعا من قوات النظام السابق، ممن نأوا بأنفسهم عن مرتكبي الإبادة الجماعية. ونحن نحيي بسالتهم وانضباطهم. والأمم المتحدة بحاجة إلى قوات من هذا النوع للعمل في العمليات الصعبة مثل سيراليون وغيرها من الأماكن.

في آذار/مارس ١٩٩٩، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة والمصالحة الوطنية.

تمت إعادة تأهيل النظام القضائي بما يضمن استقلال الهيئة القضائية. والنظام القضائي تمت تقويته بشكل من القضاء يسمى ''غاتشاتشا''، يستفيد من المدخلات الأساسية للسكان في المراحل المبكرة للمحاكمة، مع الحفاظ على الأعراف القضائية الدولية. ويمتاز هذا النظام بتعجيل محاكمة المتهمين بالإبادة الجماعية.

في غضون عامين ونصف العام، أعيد توطين ما يزيد على ثلاثة ملايين لاجئ. وهو إنجاز مثير، نظرا لأن مشكلة اللاجئين في رواندا، التي دامت زهاء ٣٠ عاما، هي الأكبر عددا والأطول عمرا بين مشكلات اللاجئين في أفريقيا. ولم يتبق خارج البلد في الوقت الراهن سوى أسر المجرمين المسؤولين عن الإبادة الجماعية وبعض اللاجئين الذين ترغب رواندا في إعادتهم، إلا أنهم ما زال أولئك المجرمون يضللونهم. وقد طلب رئيس دولتنا منهم العودة في خطابه الافتتاحي في المحكمة العليا، وبدأ بعضهم في العودة إلى البلد طواعية.

أجريت انتخابات ديمقراطية في العام الماضي. وتستكمل هذه الانتخابات في أعقاب الانتخابات المحلية المقبلة. تلك كانت بعض التوجهات التي نسترشد بها اليوم في سياسة الوحدة والمصالحة الوطنية، والتي اتضحت الحاجة إليها بعد الإبادة التي وقعت في عام ١٩٩٤.

وعلاوة على استئصال آثار الإبادة الجماعية، ثمة تحديات أخرى عديدة تستحق اهتمام المجتمع الدولي في مستهل الألفية الجديدة. وهي تتعلق بالهوة بين البلدان النامية والبلدان التي تتمتع بالرخاء في إطار العولمة، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ومشاكل أخرى متعددة، مثل انتشار مرض الإيدز.

وفيما يتعلق بالهوة بين البلدان النامية والبلدان المتمتعة بالرخاء، شهد القرنان التاسع عشر والعشرون اتساع الهوة بصورة متزايدة بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة. وقد نجم ذلك عن التكنولوجيا، فضلا عن الاختلالات السياسية والتجارية الموروثة من الحقبة الاستعمارية. وبعد الاستقلال، اقترح العديد من المشاريع الإنمائية، مثل تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، والسعر المنصف للسلع الأساسية، وغيرها.

وكانت كل هذه الاستراتيجيات موضوعا لعدد من المؤتمرات الدولية. ولكن لم ينفذ أي منها على نحو مستديم أو متسق. بل إن بعضا منها ظل نظريا ولم يبدأ تنفيذه وفقا للبرامج الموضوعة. إلا أن الوقت لم يفت بعد.

نعيش منذ فترة في عصر اتسم بعولمة الاقتصادات في سياق فجوات هيكلية لم تتغير تغيرا ذا شأن منذ الستينيات. ويود وفدي أن يشدد على الحاجة الماسة لاعتماد تدابير معينة

لتيسير إنشاء آلية لعولمة فعالة. وهل هناك حاجة لأن نذكّر بأن المديونية الخارجية للبلدان النامية تشكل في حد ذاتها عقبة كأداء في طريق انتعاشها الاقتصادي؟ وكيف يمكن أن نتحدث عن النمو في سياق يستوعب فيه الدين الخارجي أكثر من ٦٠ في المائة أو أكثر من دخل نفس هذه البلدان النامية من الصادرات؟ وماذا ستكون نتيجة العولمة في بيئة يقلص التنافس بين اقتصادات السوق فيها مسبقا دور أطراف بعينها في العالم إلى دور مستهلكين دائمين، مع احتكار الإنتاج في أيدي أطراف أخرى؟ هذه كلها مسائل تحتاج إلى حلول عاجلة وإلى التضامن من المجتمع الدولي.

ويعتقد وفدي أن نجاح العولمة يقتضي أن تقترن بتدابير جريئة، مثل إلغاء ديون البلدان الفقيرة وتقديم الدعم لسياسات التكامل الاقتصادي، لا سيما في أفريقيا. ويحتاج ذلك من منظمتنا العالمية أن تزود نفسها بآلية تمكنها من المساعدة في توجيه العولمة.

تهتم الأمم المتحدة بكل حق منذ فترة، وعلى أرفع مستوى، بإصلاح الأداء الوظيفي لهياكلها. وهذه مسألة ملحة، حيث أنها تؤثر على ما يهمنا بالنسبة لمستقبل الجنس البشري بأسره، بل ولبقائه، الذي لا يمكن إدارته بنفس الروح أو بنفس الهياكل كما كان الأمر عليه قبل ٥٥ عاما. ويجدر بنا أن نتذكر أن عدد الدول الأعضاء قد ازداد من ٥١ عام ١٩٥٤ إلى ١٨٩ الآن، وهذه حجة لا تدحض لإضفاء الصبغة الديمقراطية. وفي نفس هذا السياق، فإن أفريقيا، التي تضم الآن عددا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يبلغ عشرة أضعاف العدد الذي كانت تضمه عند إنشاء المنظمة، يجب أن تحتل المكان اللائق بها في الهيئات الرئيسية لصنع القرار في الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن وغيره. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تغير كذلك سماتها وتصرفاتها إذا أريد للعولمة وللمشاركة في الثروة أن تكونا حقيقيتين وثابتتين.

ختاما، أود أن أتكلم عن التحدي الآخر في عصرنا، وباء الإيدز. إن هذا المرض مسؤول حاليا عن خسارة في الأرواح تفوق أكثر الحروب ضراوة. وشعوب أفقر البلدان هي أكثر ضعفا أمام مرض هذا القرن. ويود وفد رواندا أن يوجه، من هذه المنصة، نداء ملحا إلى المجتمع الدولي لكي يظهر التضامن في مواجهة ما يمثله الإيدز من تهديد بالقضاء على الجنس البشري. فالاستخفاف بمعالجة مسألة الإيدز يجعل جريمة الإبادة الجماعية أمرا تافها. فكل من المسألتين إبادة للبشر، ويجب مكافحتهما بقوة وتصميم.

وعلى نحو أكثر تخصيصا، يجب تقديم المعونة لأسباب إنسانية إن لم يكن لغير ذلك من أسباب، بحيث تتمكن أقل البلدان نموا من الانتفاع بأحدث الأدوية بأسعار محتملة. وتوفر الغوث لمن يعانون من الإيدز، وتتمكن من بذل كل ما في وسعها لاحتواء هذه الآفة.

ووفد بلادي مقتنع، فضلا عن ذلك، بأن بذل الجهود اللازمة لتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية سيمكن من إجراء البحوث العلمية للسيطرة على هذا المرض وغيره، مثل الملاريا، التي تدمر جزءا كبيرا من السكان.

ونأمل أن يأذن القرن الحادي والعشرون، الذي يبدأ الآن، بإيجاد عالم يسوده السلام والتضامن اللذان يحققان أعظم تطلعات الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد باتريك ألبرت لويس، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد هولكيري على انتخابه بالإجماع لمنصب قيادة أهم هيئة دولية في العالم. إنه يتولى الرئاسة في هذا العام الأخير من القرن الحالي، بعد الالتزامات الضخمة التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية. وننتظر بشغف تنفيذ

تعهدات مؤتمر القمة، حيث أن الدول الصغيرة تزداد خيبة أملها من جراء انتقائية الأمم المتحدة وما تثبته واقعيا.

وأود أن أتقدم بالتهانئ لسلفه، الذي يمثل بلدا حديث الاستقلال، كما نعلم، بلدا كان عليه أن يناضل لكي يعهد إليه بإدارة شؤونه. ورأينا فيه محاولة صادقة للتحرك صوب بعض التوازن في هذه الهيئة. ولذلك تشيد بلادي بجهوده، إلا أننا لا نزال في انتظار اليوم الذي تحصل فيه البلدان الصغيرة على الاحترام الواجب للبلدان ذات السيادة.

نعتزم في هذا العام أن ندلي ببيان مقتضب، آملين أن تركز الجمعية على العديد من المشاكل التي نعاني منها.

كون الدول صغيرة لا يعني أن مشاكلها صغيرة. والواقع أن العكس كثيرا ما يكون هو الصحيح، وبخاصة عندما تكون الدولة موضع السؤال على الحدود الخارجية للكيانات الصناعية المسيطرة. وفي حالة بلادي، فإن وجودها على الحدود الخارجية ظهر بعد عصر كرستوفر كولومبس، عندما أصبحنا مع غيرنا من بلدان الكاريبي مستعمرات مستغلة، مقارنة بمستعمرات استيطانية. وتطلبت منا المركنتيلية أن ننتج سلعا أساسية زراعية، سواء كانت النيلة، أو القطن، أو قصب السكر؛ وكانت زراعة أحادية، مصممة بغرض تحسين حالة البلد الأم فحسب، على حساب المستعمرات.

ولكن لا شك في أن السؤال الذي يطرح نفسه عن سبب إثارتي هذه القضية هنا هو على وجه التحديد أن الواقع الحالي يدفعنا أحيانا إلى أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا ضحايا حتى الآن لعقلية ''روبنسون كروزو''. فمستعمرة الاستغلال كانت تعني أن الكيان منطقة متخلفة، وكان التخلف يعني أننا يجب أن نظل على تلك الحال إلى الأبد إذا أردنا أن نفي بالشروط الدقيقة للاستغلال.

وطيلة مراحل التاريخ كانت الكيانات الأصغر خفية. وليست لدينا مشاكل صغيرة. كيف يكون ذلك والنفايات النووية لا تزال تشحن عبر مياهنا، رغم الاحتجاجات والالتماسات والتضرعات المتعددة والمتكررة؟ ولدينا مشكلة مع منظمة التجارة العالمية، التي تحكم لصالح مصالح المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات والبلدان المنتفعة من عمليات تلك المؤسسات. لقد تعرض منتجو الموز في جزر وينوارد لأضرار كبيرة لأنهم لم يستطيعوا أن يدفعوا ثمن التمثيل الكافي لدى منظمة التجارة العالمية. وفي عام ١٨٩٦ وقف الخطيب الفصيح وليم جنينغز برايان في كاليفورنيا وتساءل عما إذا كان ينبغي للبشر أن يصلبوا على صليب من ذهب. واليوم، يجب علينا أن نتساءل عما إذا كان ينبغي دفن إنسانية جزر وينوارد في نعش من الفاكهة الصفراء، مما سيبعث بصرخة يتردد صداها في جميع أرجاء منطقة البحر الكاريبي، وتبلغ ذروتها بالحرمان والتدهور والكساد وأشد أشكال التجريد من الصفات الإنسانية.

وحول المائدة المستديرة لمؤتمر قمة الألفية، صرف وقت طويل في الكلام عن العولمة، دون أن يعالج الواقع الأساسي لهذه العولمة، وهو ما يدعى بحرية التجارة. ففي التاريخ الحديث لم تكن هناك تجارة حرة على الإطلاق. لقد جرت الدعوة لها، وتم تشجيعها، بل والتبشير بها. وجرت الإشادة بجون برايت وريتشارد كوبدن من أجل ''بشارتهم بالتجارة الحرة''، إلا أنها لم تصبح واقعا على الإطلاق. وفي القرن التاسع عشر حثت عليها البلدان الصناعية والبحرية التي كانت في وضع يؤهلها للانتفاع منها. أما في القرن العشرين، فقد انبثقت من الدول المسيطرة، وتثبت الاحصائيات أنها جلبت الدمار على العالم النامي.

كان هذا بالدرجة الأولى نتيجة للأنانية وعدم الاستعداد للاستماع إلى شواغل من يعانون منها إلى أقصى حد، وعدم الاستعداد لقبول تلك الشواغل. نعم، نحن ننتفع

باستخدام الإنترنت على نطاق واسع، وبإمكانية الحصول على التعليم بقدر أكبر، وبالقدرة على السفر إلى الخارج بشكل أكثر تكرارا. ولكن الضرر أصابنا من جراء الضغوط غير العادية علينا لكبح تقدمنا الاقتصادي، سواء بنفوذ الشركات التجارية المتعددة الجنسيات أو الأنشطة البحرية، التي تستنفد مواردنا وتلوث بيئتنا. وبدلا من إحراز تقدم في مستوى تغذيتنا، تبين الإحصاءات مرة أخرى انتشار الفقر، وعدم إمكانية حصول المرضى في البلدان الفقيرة على الأدوية المطلوبة لتحسين صحة مجتمعاتهم. وإذا تعين علينا أن نعيش في ظل العولمة، دعونا نسلم بأوجه النقص ونعالجها بصورة مجدية. ولنكف عن الوعظ بـ ''أفعل ما أقول ولا تفعل كما أفعل''.

ليس للعولمة وجه إنساني. ولا نزال نسمع بأن الفرص مهيأة للبلدان النامية، ولكننا لا نزال ننتظر إثبات ما يدل على المزايا. وفي حال انتظارنا، نود أن نذكر هذه الهيئة بأننا لا نزال نشعر بخيبة الأمل لأن المحكمة الجنائية الدولية لن تتناول الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولا التجارة غير المشروعة بالأسلحة ولا الإرهاب. يجب أن يسمع صوتنا وأن تسلط الأنظار علينا. إن مشاكلنا ليست صغيرة.

في قمة الألفية أوضح رئيس وزراء بلادي، لستر برانيت بيرد، ما دلل بوضوح على الطريقة التي استُنبطت بها الخطة الاقتصادية والسياسية في العالم والتي يوجهها عدد قليل من أكثر حكومات العالم قوة. لقد قال إن أنتيغوا وبربودا، فضلا عن عدة بلدان صغيرة أخرى،

> ''واجه عدد من البلدان الصغيرة – من بينها أنتيغوا وبربودا – أسوأ استخفاف بأحكام القانون الدولي، تلك القواعد التي حددتها الجمعية العامة، وأيدتها محكمة العدل الدولية''. (A/55/PV.3)

المبدأ السائد الآن هو ''القوة فوق الحق''. ولقد أشار رئيس الوزراء إلى أن كل ذلك تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تعتقد بأن دولها سوف تخسر رأس المال لدول أخرى بسبب أنظمتها الضريبية الأكثر تنافسا. وتجاوزت ذلك بتسمية الحوافز الضريبية ''المنافسة الضريبية الضارة'' وربطها على نحو أشد ظلما بأنشطة غسل الأموال، بالرغم من عدم وجود أي دليل يثبت التهمة. ولقد وافق بلدي تطوعا على المساهمة بقدر أكبر في عمليات حفظ السلام بالرغم من أوضاعنا المالية الصعبة، مع قبولنا لدورنا كمساهم في رفاهية العالم. ونعرب بالمثل عن أملنا في أن المهيمنين سيعاملوننا بإنصاف.

بوسعي أن استطرد واستطرد في ذكر الصعوبات التي نواجهها وفي كوننا ضحايا في المقام الأول بسبب طبيعتنا الجبانة. ولأول مرة منذ عدة سنوات لم نتكلم بالتفصيل عن الكوارث الطبيعية. وفي الوقت الحاضر ينبغي أن يكون جميع أعضاء الأمم المتحدة على علم بنكبتنا. بيد أننا نرغب في التكلم عن مسألة إنهاء الاستعمار.

لقد تابعت أنتيغوا وبربودا عن كثب مسألة الصحراء الغربية، وبالرغم من أنه ليس لنا نظام للاستخبارات الدولية، فإننا نطالب بإجراء الاستفتاء، لأن علامات تجدد العنف إذا لم تنفذ الأمم المتحدة ما تعهدت به، واضحة بجلاء. ولا نرغب في رؤية المذبحة التي شهدناها في تيمور الشرقية تحدث مرة أخرى.

ولا بد من الوصول إلى حل للصراع، حسبما أبرزته قرارات الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، بممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير. لقد اعتمد المجتمع الدولي هذا الإطار القانوني منذ عقود كأساس لحل عادل ودائم للصراع. ونعتقد بأن

بالمستطاع إجراء الاستفتاء قبل السنة القادمة، ونحن نطالب بذلك. ولا نرغب في اندلاع العنف مرة أخرى.

أوجز كلمتي بذكر قليل من الأشياء التي تود أنتيغوا وبربودا أن تراها في الأمم المتحدة. نود أن نطالب بوضع حد لتعددية الأطراف ''الانتقائية'' والانتقال إلى إدماج تعددية الأطراف ''الحقة''. ونرغب في إجراء عملية إصلاح تتجاوز الأمانة العامة وتمارسها جميع بلدان المنظمة. والإصلاح ينبغي ألا يعني التوسع، بل إعادة تشكيل الهيكل. ومبدأ التناوب في عضوية الهيئات الرئيسية لصنع القرار، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يصبح حقيقة. وأكرر: مبدأ التناوب ينبغي أن يصبح حقيقة. مفهوم العولمة ينبغي بحثه برمته، كما ينبغي إعداد دراسة عن آثار العولمة على البلدان النامية. والناتج القومي الإجمالي يجب ألا يستخدم كمعيار وحيد لترقية دولة وحرمانها من القروض التساهلية، ويجب أخذ مقياس الضعف في الحسبان حيث تتمتع فيه أنتيغوا وبربودا بمرتبة عالية. وينبغي استخدام مبدأ ''مساواة الدول في السيادة'' كضمان ضد تهميش الدول في منظومة الأمم المتحدة. والبلدان التي تعهدت بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة كمساهمة منها في المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تنفذ التزاماتها في هذا الصدد. كما ينبغي أن يوجد قدر من الإنصاف فيما يتعلق بالتجمعات الجغرافية في الأمم المتحدة. ومع أننا نفهم الأسباب التي كانت وراء تشكيل المجموعات الحالية، إلا أن الوقت قد حان لوضع ترتيب أكثر إنصافا. وينبغي للدول التي تتألف منها الأمم المتحدة أن تكون متحدة حقا.

سوف تواصل أنتيغوا وبربودا تنفيذ التزاماتها تجاه مواطنيها وتجاه هذه الهيئة. ونسلم بالمزايا التي نحصل عليها من جراء مشاركتنا في برلمان البرلمانات هذا. ولقد استفدنا وسوف نواصل الاستفادة بشتى برامج هيئات ووكالات هذه الهيئة. غير أننا على ثقة من أننا ساهمنا في إحراز التقدم العالمي، وسنظل نواصل مساهمتنا في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسن قِبلة، رئيس وفد جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد قِبلة (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدئ، أهنئ الرئيس على انتخابه الذي هو جدير به لرئاسة جمعية الألفية هذه. وأهنئ أيضا سلفه على مساهمته القيمة وقيادته البارزة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وفي هذا السياق، أسجل تقدير وفدي للأمين العام للطريقة الممتازة التي يدير بها شؤون المنظمة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن سرورنا بانضمام جمهورية توفالو إلى أسرة الأمم المتحدة بوصفها أحدث عضو فيها.

ومما يثلج صدر تترانيا أن قمة الألفية التي اختتمت أعمالها مؤخرا تناولت بعض أهم القضايا والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في الألفية الجديدة. وتشمل هذه القضايا التنمية والقضاء على الفقر؛ وآثار العولمة بما في ذلك التباينات التكنولوجية؛ ومنع نشوب الصراعات وإدارتها وحسمها؛ ونزع السلاح؛ ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل. وكان هناك إدراك بأن أفريقيا، وخصوصا بلدانها الأقل نموا، تتعرض لأكبر قدر من المعاناة، وبالتالي فإنها تتطلب اتخاذ إجراءات علاجية عاجلة من جانب المجتمع الدولي.

ولا يزال الفقر يمثل أحد المجالات التي تثير قلقا بالغا في أفريقيا. ويُقدر عدد الفقراء في منطقتنا الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنحو ٣٠٠ مليون نسمة. ويمثل ذلك العدد أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي السكان في أفريقيا. وهناك مؤشرات تدل على أنه من المرجح أن

يتزايد عدد الفقراء في هذه القارة نظرا لأن إنتاج أفريقيا يواصل الانخفاض. لذلك، فإن هناك حاجة عاجلة إلى وضع استراتيجية شاملة لأفريقيا لاستئصال شأفة الفقر بكل تشعباته وعواقبه. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من التدابير التي ترمي إلى بناء القدرات في عملية التنمية بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية. وسوف يعتمد تنفيذ هذه الاستراتيجية بعيدة الأثر لاستئصال شأفة الفقر إلى حد كبير على سهولة الحصول على الموارد. وإذ نأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة ستعقد في عام ٢٠٠١ مؤتمرا حكوميا دوليا رفيع المستوى معني بتمويل التنمية، نأمل في أن تعالج قضية تعبئة الموارد اللازمة للتنمية في أفريقيا معالجة شاملة.

وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تكتسي أهمية خاصة في دعم جهود التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. ومن المحزن أن نلاحظ أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها إذ بلغت ٠,٢ في المائة، وهذا يقل كثيرا عن الرقم المستهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لهذا الغرض. لذلك يود وفد بلادي أن يناشد شركائنا في التنمية أن يعملوا على تغيير هذا الاتجاه لانخفاض الموارد وعلى زيادة مستوى إسهاماتهم في المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتقوم بلدان أفريقية عديدة بإصلاحات مؤلمة تستهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، فإن تدفقات هذا الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في حدها الأدنى. وينبغي أن يشعر المستثمرون بالتشجيع على الاستثمار في أفريقيا لأن معدل العائد التنافسي على الاستثمار الأجنبي المباشر فيها يتراوح بين ٢٤ و ٣٠ في المائة. وهذا المعدل يزيد كثيرا عن المعدلات السائدة في جميع البلدان المتقدمة النمو والتي تتراوح بين ١٦ و ١٨ في المائة. لذلك، نحن ندعو الحكومات، والمنظمات الدولية ذات الصلة لأن تساعد في توعية المستثمرين الدوليين المحتملين بإمكانية توجيه استثماراتهم إلى أفريقيا.

لقد كانت شتى المبادرات الخاصة بتخفيف عبء الديون التي توخاها المجتمع الدولي مفيدة ولكنها لم تكن كافية لتوفير حل جاد لمشكلة الديون الخاصة بالبلدان النامية. ففي بعض هذه البلدان، تشكل تكاليف خدمة الديون الخارجية عبئا رئيسيا على الموارد الشحيحة إذ تحصل على ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الدخل القومي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في دعم بعض البلدان الفقيرة في جهودها الرامية إلى حسم مشكلة الديون الخارجية. وتقدر حكومة بلادي حقيقة أنها من البلدان التي أصبحت مؤهلة بموجب هذه الخطة. ونحن ندعو المؤسسات المعنية إلى التعجيل في هذه العملية بغية التوصل إلى استكمالها بحيث يمكننا أن نستفيد استفادة كاملة من هذه المبادرة.

وتعليقا على هذه المبادرة، تعيَّن على رئيس جمهورية بلادي السيد بنجامين وليام مكابا أن يقول ما يلي:

”ترحب تترانيا بعمليات المراجعة التي جرت لهذه المبادرة. وإذا نفذت بالكامل فإنها ستحقق تخفيضا إضافيا للديون، الأمر الذي سيسهل بدوره عملية مكافحة الفقر، كما أنه سيساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامين إذا توفرت الإدارة الجيدة لذلك. ومع هذا فإننا لو أردنا أن يتحقق النمو بشكل مطرد، فلا بد من توفير مستويات كافية من التمويل الخارجي لتكملة جهودنا الرامية إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي. وينبغي أيضا ألا يكون تخفيف الديون بموجب هذه المبادرة بديلا عن زيادة المعونة

الثنائية التي لا تنشئ ديونا، ولا يجب أن تمول من خلال إعادة تخصيص المعونة الملتزم بها".

ومع أننا نعترف بأهمية هذه المبادرة، فإن عبء الوفاء بمدفوعات خدمة الديون سيبقى ثقيلا بالنسبة لمعظم البلدان الأقل نموا حتى بعد تخفيف عبء الديون. لذلك ندعو مجتمع المانحين إلى زيادة تخفيف عبء الديون بموجب هذه المبادرة وإلى النظر في إمكانية اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون بحيث يمكن إطلاق الموارد الشحيحة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

وتعتمد تنمية أقل البلدان نموا على تحسين قدرتها على إنتاج السلع والخدمات. ومن شأن تحسين معدلات التبادل التجاري وفرص وصول سلع أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو أن يزيد من إسهامها في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، نهيب بالبلدان المتقدمة النمو إتاحة فرص الوصول إلى أسواقها دون عقبات لسلع البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا. وفي نفس السياق، يطالب وفد بلادي تنفيذ سريع للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيسهل إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي.

وتعتمد عملية التنمية في البلدان النامية إلى حد كبير على فرص الحصول على التكنولوجيا وعلى تحسين القدرة الذاتية على تطويرها. ومما يشجعنا أن قمة الألفية كررت التأكيد على ضرورة مساعدة البلدان النامية على الانطلاق في استخدام التكنولوجيات الجديدة، بغية سد الفجوة التكنولوجية الحالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا منها. ويحدونا أمل وطيد في أن يترجم إعلان الألفية إلى برنامج عمل ملموس لمساعدة البلدان النامية في تطوير التكنولوجيات الهامة للغاية بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات الضرورية لتنميتها. ولهذا فإننا نحض شركائنا في التنمية وكل المؤسسات الدولية ذات الصلة على تسهيل نقل التكنولوجيا بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا على أساس شروط مؤاتية.

ويرى وفد بلادي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل وسيلة هامة لتحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية. وتؤيد تنزانيا تمام التأييد برنامج العمل الذي اعتمد في قمة الجنوب التي عُقدت في هافانا، كوبا، في نيسان/أبريل الماضي.

وتدرك تنزانيا وتؤيد تماما دور المرأة في عملية التنمية. وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة بلادي عددا من التدابير المحددة التي ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتوفير فرص متساوية لها للحصول على التعليم والرعاية الصحية، والحصول على الائتمانات على أساس تفضيلي.

وفي مجال التمثيل، مثلا، زادت الحكومة النصيب الأدنى للنساء البرلمانيات من ١٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وسنّت الحكومة أيضا تشريعا يجرِّم الأنشطة التمييزية ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنقيح قانون الأراضي. في عام ١٩٩٩، للسماح للمرأة بامتلاك الأراضي - وهي أهم وسائل الإنتاج في تنزانيا - وبذلك، فإن تنزانيا ملتزمة تماما بتنفيذ منهاج عمل بيجين، ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهودنا في هذا الصدد.

إن الأوبئة الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. وعلى سبيل المثال، فقد ارتفع نطاق الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا إلى معدلات

مزعجة. واعترف مجلس الأمن بأن هذا المرض يمثل تهديدا للأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أكد مؤتمر قمة الألفية الطابع الملح لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة هذه الآفة. وتحث تنزانيا المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في هذا المسعى، لا سيما في مجال التثقيف والوصول إلى العلاج بتكلفة معقولة.

وما زال نزع السلاح والسلام والأمن من التطلعات الأساسية للجنس البشري كله، ولذلك، فهي تمثل تحديا حاسما في الألفية الجديدة. إن وجود ترسانات هائلة من الأسلحة النووية يشكل خطرا محتملا هاما للسلام والأمن في العالم. فهذه الأسلحة ما زالت تمثل خطرا على بقاء البشرية. وتدعو تنزانيا إلى التدمير الكامل لجميع الأسلحة النووية والقضاء عليها تماما. ويلزم أيضا أن تتناول الأمم المتحدة مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تزود أغلب الصراعات الجارية في مناطق مختلفة من العالم. وفي هذا السياق، نؤيد بشدة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في عام ٢٠٠١.

لقد تناول مؤتمر قمة الألفية، باستفاضة، حالات الصراع القائمة في بعض البلدان، ومنها بلدان أفريقيا. وأعاد مؤتمر القمة تأكيد وجود صلة أصيلة بين السلام والتنمية، مما يتطلب الأخذ بنهج متكامل إزاء منع الصراعات وإدارتها وحلها. ونحن، إذ نؤيد جهود الأمم المتحدة في سبيل إحلال السلام، نلاحظ مع القلق أن استجابة الأمم المتحدة للصراعات في أفريقيا كانت بطيئة وغير كافية.

ففي أنغولا، نشهد بخوف استمرار الأعمال العدائية والحالة الإنسانية الخطيرة التي سببها جوناس سافيمبي ومنظمته، يونيتا: فقد انتهكا انتهاكا صارخا مقررات مجلس الأمن بشأن تنفيذ بروتوكول لوساكا. ومن الأمور المقلقة أن السيد سافيمبي لم يبرح تعنته بانتهاكه للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لحكومة أنغولا.

وفي بوروندي، يسر وفدي أن يلاحظ إبرام اتفاق بوروندي للسلام والمصالحة، في أروشا، تنزانيا، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بعد مفاوضات مطولة بين الأطراف المشتركة في الصراع في بوروندي. ونرحب بهذا الاتفاق ونشيد بالميسِّر، الرئيس نيلسون مانديلا، على الدور الذي قام به في مصالحة الأطراف. ونشيد أيضا بالزعماء الإقليميين على ما قاموا به من جهود لدعم عملية السلام في بوروندي. وبالرغم من عدم توقيع عدد صغير من الأطراف على الاتفاق، فقد بذلت جهود لضمان توقيع الجميع عليه. وقد وقّع معظم الأطراف عليه، في الوقت الحالي. ونأمل أن يلتزم الأطراف بأحكام الاتفاق، مما يتيح لشعب بوروندي فرصة لتحقيق تطلعاته إلى السلام والتنمية. ونناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم للاتفاق.

وفيما يتصل بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يظل اتفاق لوساكا أساسا لحل الصراع في ذلك البلد. ومن المؤسف، مع ذلك، أن هناك مأزقا في تنفيذ الاتفاق. فانعدام الثقة بين الأطراف من الأسباب التي أدت إلى الحالة الراهنة. وقد أوجد التأخير في نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فراغا، ساهم أيضا في هذا المأزق. وتؤيد تنزانيا قرار مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩). ونحث أيضا مجلس الأمن على نشر قوة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن.

وفي الصومال، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في جيبوتي بشأن تشكيل حكومة ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نهنئ حكومة جيبوتي على دورها البناء في عملية المصالحة.

وفيما يتصل بالصحراء الغربية، تؤكد تنزانيا تأييدها لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ولجهود الأمم المتحدة في مجال تنظيم استفتاء منصف وحر ونزيه، وفقا لخطة التسوية في الصحراء الغربية ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من قرارات الأمم المتحدة. ونحث الأمم المتحدة على إجراء الاستفتاء، في أقرب وقت ممكن، على أساس التحضيرات التي تمت حتى الآن. وينبغي عدم إغفال دروس تيمور الشرقية.

وفي الشرق الأوسط، تواصل تنزانيا تأييد قضية الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نرحب بعملية السلام الجارية، التي ترمي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة المتطايرة.

وهناك صلة مباشرة بين الصراعات ووجود اللاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، تجد تنزانيا نفسها في وضع صعب للغاية نتيجة لاستضافة أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ، أغلبهم نتاج الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا يمثل عبئا كبيرا على بلد فقير مثل تنزانيا. وعلاوة على ذلك، يشكل اللاجئون مشاكل عديدة بالنسبة للأمن وتدهور البيئة. وهناك حاجة عاجلة إلى قيام المجتمع الدولي بزيادة دعمه للاجئين، وكذلك للبلدان التي تستضيف اللاجئين. وعلى نفس المنوال، نعيد تأكيد نداءنا بشأن تقاسم الأعباء والمسؤوليات دوليا في حالات اللاجئين. إن الحل الحاسم لحالة اللاجئين يكمن، بوضوح، في حل الصراعات، من أجل تمكين عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن من المسائل الملحّة لإصلاح الأمم المتحدة. فمن التغييرات الهامة التي حدثت في زمننا، تحرير العمليات الاقتصادية والسياسية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ولا يمكن أن يظل مجلس الأمن استثناء لذلك. فيجب أن يكون تكوينه وسلطاته متصلة بالمُثل الديمقراطية اللازمة لاستمرار صلاحيته وشرعيته. ونأمل أن يتم توسيع عضوية المجلس في كلتا الفئتين، وأن يشمل هذا التوسيع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤمن تنزانيا بأن قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة تتوقف على استعداد جميع الدول الأعضاء لدعمها من الناحيتين السياسية والمالية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تزويدها بالموارد الكافية وفي الوقت المناسب وعلى أساس يمكن التنبؤ به.

وترحب تنزانيا أيضا باقتراحات وتدابير الإصلاح الكثيرة التي طرحت لتحسين أساليب العمل في الأمانة العامة وعلى المستويات الحكومية الدولية. وحتى ينجح هذا الجهد، ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل للتعامل مع التغيير في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي في الختام أن أسجل أن جمعية الألفية، مثلها مثل قمة الألفية التي سبقتها، هي عمل من أعمال المشاركة. ولذلك لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يؤدي تجدد الحماس لميثاق الأمم المتحدة وإعادة الالتزام به إلى حفز طاقاتنا وأن يمكننا من الارتقاء إلى مستوى آمال وتطلعات المنظمة وشعوبها وتنفيذ تلك الآمال والتطلعات التي أيدها إعلان الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد فنزويلا سعادة السيد أغناسيو أركايا.

السيد أركايا (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): مرة أخرى أهنئ الرئيس على انتخابه.

لقد حددت لنا قمة الألفية خطة عمل في المستقبل القريب. وعلينا أن نضع خطة العمل هذه في الاعتبار على الدوام بوصفها أولويتنا الرئيسية، وأن نوجه كل أعمالنا نحو

تنفيذها الفعال. وليس بوسعنا أن ننظر إلى الوثيقة النهائية التي اعتمدها أهم اجتماع على الإطلاق لقادة العالم على أنها مجرد تعبير عن نوايا طيبة، ونتصرف كأن شيئا لم يكن، وكما لو كانت مسألة روتينية بحتة.

أولا، يجب أن نتخذ إجراءات لكي نضمن أن الغالبية العظمى من الجنس البشري التي تعيش في بلدان العالم النامي ستحرز تقدما ملموسا نحو تحقيق التنمية المستدامة. وعلينا أن نبذل جهودا خاصة من أجل ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في حالة فقر. ويجب أن تتاح لهم وسائل العيش والتعليم والرعاية الطبية.

والأمم المتحدة، وهي أهم أداة نشترك فيها جميعا، تفتقر حاليا إلى التأهيل الكافي للقيام بهذه المهمة الجسيمة. ومن ثم، علينا أن نركز اهتمامنا على مدها بأسباب القوة والوسائل التي تمكنها من القيام بدور فعال في هذا الجهد الهام. ونرى أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بالدور الرئيسي في النضال من أجل التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن ننظر دون توان في الطرق الكفيلة بتعزيز الجمعية العامة، وهي أكثر مؤسساتنا ديمقراطية وانفتاحا. ومن الضروري أيضا تعزيز أداة المنظمة الرئيسية في هذا الميدان، ألا وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يجب أن يصبح مجلسا حقيقيا للتنمية البشرية، ويزود بالسلطة والقدرة لكي يعمل كرديف لمجلس الأمن.

إن رسالة قمة الألفية واضحة تماما وهي: السلم والتنمية متماثلان في الأهمية ويعتمد أحدهما على الآخر. كما أن أكثر المهام إلحاحا في مجال النضال ضد الفقر واضحة أيضا وهي: تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ومكافحة ويلات الإيدز والملاريا؛ وتوفير التعليم للجميع. وفي أداء جميع هذه المهام يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي.

وللوفاء بالأهداف المحددة المتمثلة في تخفيف وطأة الفقر بمقدار النصف على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٥، علينا نكفل بأن التدابير التي تتخذها الحكومات الوطنية تتفق مع المنهاج الاجتماعي لمؤتمرات الأمم المتحدة، بما يحقق الفائدة لرعاياها في ميادين الصحة والتعليم ويقترن ذلك بالتعاون الدولي القائم على التضامن حتى يتسنى تنفيذ هذه المهام على نحو فعال وعاجل.

ولذلك، فإن مما له أهمية خاصة، أن تفي البلدان المتقدمة بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى يتسنى دعم أهداف واستراتيجيات القضاء على الفقر.

ومما له أهمية مماثلة أن تتسم القواعد المنظمة للتجارة والتمويل الدوليين بالإنصاف والعدل، لا نظريا فحسب، وانما من حيث التطبيق العملي أيضا، بحيث تحقق التنمية للجميع، وليس تحقيق المزيد من الإثراء لأقلية متميزة فحسب.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يفضي الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى إلى تمويل التنمية المقرر عقده في ا لعام المقبل، إلى التنسيق والتوفيق بين جميع الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية حتى يمكن لتلك الجهود أن تؤتي ثمارا ملموسة تفي باحتياجات جميع البلدان. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي مركز التنسيق لمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

أما فيما يتعلق بالدين الخارجي. فمن الأهمية الحيوية أن ينهض المجتمع الدولي باعتماد تدابير متضافرة، على أساس الحوار بين الشمال والجنوب، تهدف إلى إيجاد الحل الفعال لهذه المشكلة التي تضعف على نحو خطير النمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية المتضررة من العبء المفرط لخدمة الديون. ونرى أن الأمر يتطلب ضرورة النظر في إعادة

جدولة الالتزامات المالية الدولية للدول النامية، بما في ذلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان المتوسطة الدخل، في الوقت المناسب وبشروط مواتية.

إن تحرير الموارد المخصصة حاليا لتسديد الديون لتلك البلدان سيمكن من الوفاء بشكل أكثر فعالية باحتياجات سكانها الفعلية في مجالات الأغذية والصحة والتعليم. كما سيعزز مشاركة شعوبها في مجتمعاتها وإدماجها إدماجا تاما فيها. ومن الضروري أن نسلم أيضا بالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تتكبدها البلدان النامية لتسديد مدفوعات الدين الخارجي.

وتتطلب المسؤولية المشتركة عن معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن قضايا السلام، قدرا أكبر من المشاركة الفعالة والمكثفة من جانب البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ولا سيما في صنع القرار وصياغة القواعد الاقتصادية الدولية.

إن جهود البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة تتوقف على تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية وعلى التعاون الدولي من أجل تجديد وتعزيز التنمية. كذلك فإن جسامة التحديات التي تواجهنا في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي وطابعها المُلح يتطلبان الدعم من جميع الدول الأعضاء لتحقيق طموحات الذين يطالبون بعالم أكثر إنصافا وعدلا يكون فيه القضاء على الفقر وتعزيز التنمية تعبيرا حقيقيا عن السلم والاستقرار الدوليين.

أما فيما يتعلق بأولويتنا الرئيسية الأخرى وهي صيانة السلم فيجب أن نتعلم من تجاربنا ومن أخطائنا ومن إنجازاتنا على حد سواء.

يجب تزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة للتنبؤ بحدوث الصراعات ولمنع حدوثها، وليس مجرد وضع حد لها حالما تنشب.

وفي هذا الصدد يعتبر نزع السلاح بما في ذلك نزع السلاح النووي أمرا حيويا، كما هو الحال بالنسبة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن الحيوي أيضا الكفاح ضد الأنشطة الإجرامية التي تتخطى الحدود الوطنية، مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي للتقليل من الخطر النووي. ونرى أن هذا المؤتمر يمكن أن يساعد في تعزيز الالتزام بالقضاء على الأسلحة النووية كما اتفق مؤخرا في المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤيد فنزويلا عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في العام القادم. وسيكون ذلك المؤتمر فرصة جيدة لتوحيد جهودنا لاعتماد تدابير للتعاون في القضاء على هذا النشاط غير المشروع الذي له صلات بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي يجد التشجيع من جماعات وأفراد لا يحترمون القانون ويتصرفون بصورة غير قانونية.

إن دور الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الوحيد المخول باستخدام القوة لا بد من إعادة تأكيده دون تمييز أو استثناء بصرف النظر عن موضوع الدفاع عن النفس الذي يجب بدوره أن يمتثل امتثالا صارما لأحكام الميثاق.

ولتحقيق هذه الغاية من المُلح أن نحرز تقدما فعالا نحو إصلاح مجلس الأمن. وهذا لا يعني مجرد إجراء تغيير شكلي وإنما يعني إجراء إصلاح حقيقي يكفل مصداقية المجلس بوصفه جهازا ديمقراطيا شفافا محايدا لا يكون فيه

لأي بلد الحق في عرقلة أي إجراء تتفق عليه الأغلبية، عن طريق استخدام حق النقض.

إذا أردنا أن يكون لقمة الألفية معزى حقيقيا، واذا أردنا أن نتذكر هذه القمة ليس فقط كمعلم شارك فيه عدد لم يسبق له مثيل من قادة العالم، فيجب أن نتخذ إجراءات محددة في دورة الجمعية العامة هذه. ولتحقيق هذا الهدف تؤيد فترويلا تأييدا كاملا الاقتراح الذي قدمه مؤخرا وزير خارجية أوروغواي بإنشاء فريق عامل لضمان تنفيذ إعلان قمة الألفية. ونرى أن عضوية هذا الفريق ينبغي أن تكون مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء. ونرى أيضا أنه ينبغي أن يشارك بنشاط في هذه العملية ممثلو البلدان التي شاركت في رئاسة القمة والبلدان التي تولت رئاسة الأربع موائد المستديرة، بالإضافة إلى رؤساء المجموعات الإقليمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل أنيل كومارسينغ غيان وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس.

السيد غيان (موروشيوس) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة برئاسة السيد هاري هولكيري وأن أقدم له تهانينا القلبية بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الأولى للألفية الجديدة وأؤكد له كامل دعم وتعاون وفدي.

أود أيضا أن أشكر السيد ثيو - بن غوريراب وزير خارجية ناميبيا للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونود في هذه السنة مرة أخرى أن نهنئ الأمين العام السيد كوفي عنان على الطريقة الممتازة التي يدير بها عمل الأمم المتحدة ونشيد بصفة خاصة برئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة والأمين العام لجهودهما الدؤوبة البارعة في تحقيق نجاح باهر لقمة الألفية التي عقدت هنا منذ أسابيع قليلة. نود أيضا أن نهنئ توفالو باعتبارها العضو الجديد في أسرة الأمم المتحدة.

خلال القمة الألفية التاريخية رأينا أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات في العالم. وتأكدت صلاحية وأهمية الأمم المتحدة في مجتمع عالمي. وتعهد زعماء العالم بشكل واضح بالالتزام بضمان تكيف الأمم المتحدة مع العصر الجديد وبتعزيز قدرتها على مجابهة التحديات المتمثلة في المحافظة على السلم والأمن والقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية والتقدم لصالح البشرية كلها.

ما برحت الأمم المتحدة منذ إنشائها منارة أمل البشرية في تحقيق عالم أكثر أمنا ورخاء. ويوفر إعلان الألفية الذي اعتمد مؤخرا، زخما جديدا للأمم المتحدة لكي تكرس نفسها مرة أخرى لتنفيذ الأهداف النبيلة لمنظمتنا وهي المحافظة على السلم والأمن في العالم وتعزيز التعاون والتنمية في جميع مجالات المساعي الإنسانية.

ولا يزال تحقيق السلم والأمن العالميين أكبر التحديات التي تواجه منظمتنا. واستمرار وجود الترسانات النووية وخطر حدوث كارثة نووية يمثلان عقبة كبيرة في طريق المحافظة على السلم والأمن. وبعد انتهاء الحرب الباردة تناقص الشعور بانعدام الأمن الذي أدى إليه التسلح النووي، بيد أن طموحات المجتمع الدولي في نزع السلاح على الصعيد العالمي والقضاء الكامل على أسلحة التدمير الشامل لا تزال بعيدة المنال.

إننا نرحب بجهود المجتمع الدولي لتحقيق قبول عالمي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك لا يزال أكثر من ٣٠ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي موزعة في أرجاء العالم بما في ذلك الأسلحة التي لا تزال موضوعة في حالة استعداد كامل. إن خطر انفجار الأسلحة النووية عن قصد أو من قبيل الصدفة يتزايد باستمرار. ولذلك يثق وفدي

في أن العقد المبكر لمؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي يتناول مسائل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بما في ذلك القضاء التام على جميع موجودات هذه الأسلحة، في إطار زمني محدد، يكتسي أهمية حاسمة. إن هذا المؤتمر سيسمح لجميع الدول، وخاصة الدول الحائزة لقدرات نووية والتي لا تندرج في إطار معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تعرب عن شواغلها وتسهم بشكل ملموس في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. هذا دين يجب أن نوفيه للأجيال التي لم تولد بعد.

إن دور مجلس الأمن في المجال الحيوي المتمثل في السلم والأمن الدوليين واضح تماما ومع ذلك فإن زيادة تعزيز هذا الجهاز المركزي في منظمتنا سيجعله أكثر فاعلية في التعامل إيجابيا مع الحقائق الجديدة البازغة التي ستواجهها الألفية الجديدة.

يولي أعضاء الأمم المتحدة أهمية كبيرة لضرورة إصلاح هذه الهيئة العليا. ويلاحظ أنه وفقا لأحكام الميثاق التي ترجع إلى زمن كان يخضع فيه ثلثي الأعضاء في الأمم المتحدة للحكم الاستعماري، فإن حفنة من الدول في مجلس الأمن تتمتع بسلطة اتخاذ قرارات تلزم العضوية بأكملها. إن نمط هذا العمل لم يعد يتسق كلية مع حقائق اليوم. ويجب على هذه المؤسسة أن تحافظ على مصداقيتها وينبغي أن تجري إصلاحا شاملا يأخذ بعين الاعتبار التمثيل الجغرافي السليم والمنصف.

وفي هذا الصدد تؤيد موريشيوس موقف حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن توسيع مجلس الأمن وزيادة طابعه التمثيلي ونتطلع إلى أن ينتهي في وقت مبكر عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

ونحن نؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن كما نؤيد جعل المجلس هيئة فعلية التمثيل تستطيع العمل لمصلحة البشرية عموما في جميع الأوقات.

ولقد كان عقد اجتماع لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول إبان مؤتمر قمة الألفية فرصة لا نظير لها لكي يناقش ١٥ عضوا على أعلى مستوى كيفية جعل عمليات حفظ السلام أكثر استجابة ونحن ندرك جميعا أن نشر أفراد الأمم المتحدة في حالات الصراع ينظر إليه كفرصة أخيرة لاستعادة السلام، وفي هذا السياق نحن لا نستطيع ببساطة أن نتحمل الفشل. ولذا فالمناقشات التي دارت على مستوى القمة في مجلس الأمن ينبغي أن تتواصل حتى يمكن أن يقوم توجيه عمليات حفظ السلام في المستقبل على أساس أسلم.

ونرحب في هذا الصدد بمقترحات تحسين أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على النحو الوارد في تقرير فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – تقرير الإبراهيمي – ونتطلع إلى سرعة تنفيذها.

ومن المؤسف حقا عند فجر قرن جديد، أن تظل عدة دول أفريقية ومنها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وبوروندي والصومال وجزر القمر، حبيسة صراعات مدنية ذات عواقب مأساوية تلحق بملايين البشر في القارة وفي المنطقة دون الإقليمية. فعلى الصعيد الإقليمي لم تدخر منظمة الوحدة الأفريقية وقادة المنطقة المعنية أي جهد في التصدي لهذه الصراعات، ولكن علينا أن ندرك أنه لم يتحقق نجاح كبير للآن. ويظل تعنت الزعماء الأساسيين المعنيين عقبة كأداء في سبيل التوصل إلى حل سلمي للصراعات في أفريقيا.

واشتراك الأمم المتحدة في هذه الصراعات لم يحقق للأسف نجاحا يذكر فعلينا أن نكون أوسع خيالا وأن نستكشف مع المجتمع المدني في كل بلد به صراع، سبل

ووسائل ترسيخ الإيمان بأن ثمرات السلام يمكن جنيها. وعلينا أن ننظر إلى دوام مصالحنا وأن تقوم هذه المصالح على السلام والاستقرار.

ونلاحظ أيضا مع القلق الشديد أنه على الرغم من كل الجهود والخطوات التي بذلتها واتخذها منظمة الوحدة الأفريقية من أجل سرعة إعادة النظام الدستوري في جزر القمر وقّع الأنجوان الانفصاليون والقيادة العسكرية في موروني إعلان فومبوني في تحد لمنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي. فنحن نحث المجتمع الدولي على أن يمتنع عن تقديم أي دعم لإعلان فومبوني المشترك الذي نرى أنه يقوض وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية. والواقع أنه من غير المقبول أن يضحي بأرخبيل جزر القمر شخصان لم ينتخبا ولا يمثلان تطلعات السكان. فنحن نؤكد دعمنا مجددا لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما تبذله من جهود ترمي إلى حل الأزمة، وفقا لأحكام اتفاق أنتانا ناريفو الذي يظل أصلح إطار لحل دائم وباق للأزمة تتفق الآراء عليه. ونطالب النظام العسكري والانفصاليين في أنجوان بأن يتعاونوا مع منظمة الوحدة الأفريقية حتى يمكن التوصل إلى حل مبكر للأزمة.

ونرحب بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية بين إثيوبيا وإريتريا في هذا العام. فهذه خطوة إيجابية، ونحث منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وسائر الدول على مواصلة دعم هذين البلدين لاتخاذ الخطوة التالية بإبرام تسوية من أجل سلام دائم. ومنطقتنا لا تستحق أقل من ذلك.

ولئن كان المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية يجب بالضرورة أن يواصل بذل كل ما يستطيع لإنهاء الصراعات القائمة ويحول دون وقوع صراعات جديدة، فثمة جانب هام في الصراع المدني لا يمكن السكوت عليه أكثر من ذلك. فقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن الصراعات المدنية كالتي تحدث في أنغولا وسيراليون، تنجم عن طموح شخصي أو نهم للإثراء الخاص لدى أفراد أقوياء، لا عن متابعة لقضية ونضال مشروعين للخير العام. وهؤلاء الأفراد، في سعيهم إلى تنفيذ مخططاتهم الشريرة يشنون حروبا طويلة على شعوبهم وهم واثقون من الإفلات من العقاب ويلحقون بالجماهير صفوفا من المعاناة الشديدة تشمل النساء والمسنين والأطفال ويخلقون مشاكل لاجئين داخل وخارج حدودهم الوطنية، ويؤخرون تنمية بلدانهم وتقدمها.

ونحن نرى أنه لا تكفي إدانة هؤلاء الأشخاص الخطرين ومنهم في أقرب وقت ممكن من تنفيذ مخططاتهم غير الوطنية بل تنبغي مساءلتهم أمام شعبهم وأمام المجتمع الدولي عن الجرائم التي يرتكبونها.

وينبغي أن تكون المحكمة الجنائية الدولية المقترحة بمثابة محكمة تابعة للمجتمع الدولي تحاكم وتعاقب هؤلاء الأفراد، وكلما بدأت عملها مبكرا كان ذلك أفضل للإنسانية جمعاء. ولن تكون المحكمة الجنائية الدولية رادعا لمن يشتركون في الجرائم الشنيعة فحسب بل ستكون أداة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وما لم تتخذ هذه الخطوة فإن العالم سيظل يواجه مآسي مماثلة وسيفلت مرتكبو تلك المآسي من العقاب.

وفي النهاية برقت بارقة أمل لشعب الصومال المعانى. فنحن نهنئ قادة السلطة الحكومية الدولية من أجل التنمية على مبادرتهم بإطلاق مبادرة مجمعة للسلام والمصالحة تتيح إقامة حكومة نيابية تتولى شؤون البلد. ونناشد جميع الفصائل في الصومال أن يجتمعوا ويشاركوا في هذا المبادرة الجديدة بغية وقف تيار البؤس الذي عانى منه الشعب الصومالي طويلا.

ولقد اتخذت خطوات هامة هذا العام لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ونحن نهنئ الرئيس عرفات

ورئيس الوزراء، باراك على ما أبدياه من شجاعة مؤخرا في المفاوضات الشاقة في كامب ديفيد، بتوجيهات الرئيس كلينتون. ونرى أن على الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك بعد الوصول إلى هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات أن يواجها التحديات الرهيبة باتخاذ خطوات أخرى على طريق التوصل إلى اتفاق نهائي. ونثق أن القائدين لديهما القدرة على سد الثغرات والوصول إلى اتفاق مقبول ومرض على نحو متبادل. ونقدر أن القضايا المعلقة في مسار ذلك الاتفاق حساسة ولكننا نثق أن قادة المنطقة سوف يستجيبون للرغبة العارمة لشعوب العالم في شرق أوسط ينعم بالسلام.

وقد يبدو في الأمر مفارقة تاريخية، ولكنه حدث منذ شهور قليلة في منطقة المحيط الهادئ – وبالتحديد في فيجي وفي جزر سليمان – وهو أن عصابات صغيرة من السفاحين أطاحت بحكومات منتخبة ديمقراطيا. ففي حالة فيجي احتجز رئيس الوزراء ماهندرا شودري مع كل وزرائه رهائن لمدة بلغت ٥٦ يوما في صراع على السلطة السياسية. ولم يطلق سراح رئيس الوزراء إلا بعد أن وافق أخيرا على أن تستقيل حكومته.

ووقف المجتمع الدولي يراقب بلا حول عندما تكشفت الحالة المأساوية في فيجي. ولأن هذه ليست أول مرة يطاح بحكومة منتخبة ديمقراطيا بوسائل غير تقليدية وعنيفة فقد أصبحت الحالة أشد خطورة وتتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. وموريشيوس تدين بلا تحفظ كل محاولات من أي مجموعة في أي مكان لإحباط إرادة الشعب بالقوة. وأذكر هنا بيان الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لومي هذا العام، عندما أشاد بقرار منظمة الوحدة الأفريقية استبعاد الحكومات التي تصل إلى السلطة بوسائل غير دستورية، عن المشاركة في اجتماعات المنظمة، وأعرب عن رغبته في أن يأتي يوم تتخذ فيه الأمم المتحدة قرارا مماثلا. ولقد آن الأوان لأن ننظر بجدية في هذه الطرق حتى نبعث بإشارة واضحة لمن يفكرون في ارتكاب انتهاكات دستورية منافية تماما لإرادة الشعوب.

وتظل موريشيوس على التزامها الكامل باحترام وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وصلاح الحكم وسيادة القانون. وهذه المبادئ مجسدة في دستورنا. ففيما يتعلق بحقوق الإنسان يتجاوز التزامنا حدودنا الوطنية ويتجلى ذلك في عضويتنا في شتى لجان الأمم المتحدة حيث نؤدي فيها دورا نشيطا. وأصبح تعدد الأحزاب والانتخابات الحرة النزيهة يشكلان التقاليد الأساسية التي يتمسك بها شعب موريشيوس بحرص شديد. ومن ممارستنا لحقوقنا الديمقراطية الثمينة انتخب شعب موريشيوس في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، أي قبل عشرة أيام فقط، ولسابع مرة منذ استقلالنا في عام ١٩٦٨ حكومة جديدة. وتظل هذه الحكومة ملتزمة بالدعم الشديد للمبادئ التي ذكرتها آنفا، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ومنذ لقائنا في أيلول/سبتمبر الماضي نشهد أعمال إرهاب في شتى أنحاء العالم تعرض أرواح أبرياء كثيرين للخطر. وما اختطاف طائرة نفاثة للخطوط الجوية الهندية واختطاف سواح بلا جريرة من أحد المنتجعات الماليزية وقصف بعض العواصم بالقنابل، إلا تذكارا كئيبا بالأخطار التي نواجهها على أيدي متعصبين مجردين من الضمير والرحمة. فنحن ندين كل أعمال الإرهاب ونطالب المجتمع الدولي بأن يبذل جهودا متضافرة لعلاج هذه المشكلة. وموريشيوس من جانبها مستعدة للقيام بدور كبير في الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لمحاربة كل الأعمال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ولديّ بعض التعليقات على التنمية المرتكزة على البشر، وعلى الديون والعولمة. وأحيل المندوبين إلى النص الذي سيعمم. وأتكلم الآن عن التعاون الإقليمي.

وموريشيوس تولي أولوية كبيرة للشراكة العالمية في مجال معالجة القضايا الأساسية المتصلة بالتخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو المستدام والتنمية والسلم والأمن. ونعتقد أن التعاون الإقليمي ما زال يمثل الطريق الذي لا مفر من أن نسلكه لتعزيز الشراكة والتعاون الدوليين. والتعاون الإقليمي ليس مستصوبا فحسب، بل إنه أيضا أحد الأبعاد اللازمة لعملية الدمج الإقليمي للعديد من الاقتصادات في الاقتصاد العالمي.

والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تشكل خمس عضوية الأمم المتحدة إنما هي في وضع بالغ الصعوبة نظرا لتعرضها لمجموعة كبيرة ومتنوعة من العوامل الإيكولوجية والمناخية والاقتصادية. وقد أوضح برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مواصفات هذه الدول. ومن بين معوقات تنميتها المستدامة ضيق قاعدة مواردها وصغر أسواقها المحلية. وهي أيضا تعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق الخارجية البعيدة جغرافيا في المعتاد كما أن تكاليف النقل والطاقة والهياكل الأساسية باهظة. وفضلا عن ذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة ضعيفة أمام الكوارث الطبيعية. ونقص برنامج عمل بربادوس على مقياس ضعف ومؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى لصالح هذه الدول، ونحن نحث الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على تنسيق جهودها لأغراض استحداث وتطوير هذا المقياس الذي ينبغي أن تستخدمه مع عوامل أخرى منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز لمنح معاملة خاصة وتفضيلية لهذه الفئة من الدول.

والآن أود أن أتكلم قليلا عن أرخبيل شاغوس وجزيرة ترملين. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يشكل احترام سيادة الدولة ووحدة أراضيها حقا مكتسبا غير قابل للتصرف بالنسبة إلى كل الدول كبيرة كانت أم صغيرة. ونحن ندرك أن الأمم المتحدة تؤيد استكمال عملية إنهاء الاستعمار.

ومنذ عدد من السنوات ما برحنا نعرض على الجمعية العامة مسألة أرخبيل شاغوس الذي كان يشكل دائما جزءا من دولة موريشيوس. وتتذكر الجمعية أن أرخبيل شاغوس، بما فيه جزيرة دياغو جرسيا، قد فصلتها عنا الدولة المستعمرة قبل حصولنا على الاستقلال مباشرة، وهو ما يشكل انتهاكا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ - إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - و ٢٠٦٦ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ الذي يحظر تجزئة الأقاليم المستعمرة قبل حصولها على الاستقلال. وطيلة هذا الوقت، كنا نسعى إلى حسم هذه المسألة ثنائيا مع المملكة المتحدة من خلال الحوار، بيد أننا لم نحقق تقدما ملموسا حتى هذا التاريخ. وقد وصلت هذه القضية الآن إلى مرحلة حاسمة ونحن حريصون كل الحرص على الدخول في مفاوضات بناءة مع المملكة المتحدة لأغراض حسم هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. وريثما يتم ذلك، نكرر أيضا طلبنا بأن يسمح، للسكان السابقين للأرخبيل وأسرهم الذين طردتهم الدولة المستعمرة منه بالقوة وأرسلتهم إلى موريشيوس، بالعودة إلى وطنهم.

ونحن ندعو من جديد الدولة المستعمرة، السابقة، المملكة المتحدة، إلى أن تدخل معنا في مناقشات جادة وهادفة للتوصل إلى تسوية مسألة أرخبيل شاغوس في وقت مبكر. ونود أن نشدد على أن موريشيوس لن تتخلى أبدا عن عزمها على إعادة توحيد إقليمها وعن تأكيد سيادتها على أرخبيل شاغوس.

ونحث فرنسا أيضا، التي نناقش معها مسألة استعادتنا لجزيرة ترملين، إحدى أقاليم موريشيوس الجزرية الخارجية، على أن تعمل معنا بشكل بناء من أجل التوصل إلى حسم هذه المسألة الهامة في وقت مبكر. وهناك اتفاق من حيث المبدأ على أن نحدد معا وضع هذه الجزيرة والمجال البحري المحيط بها، كما علينا التوصل إلى طرائق أخرى لنصل إلى حل نهائي لهذه القضية.

(تكلم بالفرنسية)

أسعدني اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناطقة باللغة الفرنسية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد سمح لنا هذا الاجتماع أن ندرس الأمور ونتوصل إلى حقيقة مفادها أن الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية، وأنها ستسمح للجنس البشري بأن يتحرر من الأغلال وغيرها من أوجه التحيز التي تعيق تطور الشؤون الدولية والعولمة، وهما المحركان الأساسيان لمستقبل أفضل للجميع. وهذا الاجتماع أتاح، للدول الأعضاء في مجلس الأمن الناطقة بالفرنسية، الفرصة لتؤكد بصرامة عزمها على تحقيق هذا الهدف.

أود أن أؤكد على تطوير المستقبل الذي نتطلع إليه ونعلق عليه الآمال في ظروف من الاحترام والنهوض بتعددية شعوبنا وتنوعها الثقافي والإثني وتعدد لغاتها. ويقع علينا واجب احترام وصون وحفظ طبيعة العالم، ذلك القوس قزح للعديد من الثقافات التي ستصبح بفضل العولمة والأمم المتحدة، مصدرا هائلا للثروة بالنسبة للدول والأفراد.

وجمهورية موريشيوس تعيش رؤية المستقبل هذه كل يوم. إذ أن تجربتنا تحملنا على تأييد هذه الرؤية من أجل الصالح العام. والآمال والأحلام تبنى على عمل محدد. وبمساعدة كل الدول الأعضاء، لا بد للأمم المتحدة من أن تتمتع بوسائل أفضل وأكبر. وبهذا الشكل وحده سيصبح السلم حقيقة ملموسة. وبدون السلم والأمن، سيفشل أي جهد يبذل لتحقيق التنمية وتظل السعادة التي تتطلع إليها كل شعوب العالم بعيدة المنال.

(تكلم بالانكليزية)

وغني عن البيان أنه بغية تحقيق أهداف إقامة عالم ينعم بمزيد من السلام والعدل والرخاء، ينبغي للدول أن تعيد تكريس أنفسها لتنفيذ التزامات جديدة في القرن الحادي والعشرين. ووفدي على استعداد لتحمل هذه المسؤولية ويتطلع إلى نتيجة ناجحة للدورة التي تنتظرنا تحت قيادة السيد هولكيري.

وأود أن أختتم كلمتي بملاحظة تفاؤلية فيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة على معالجة القضايا العالمية وارتياد التنمية والتقدم. ونحن على ثقة من أن منظمتنا ووكالاتها المتخصصة يمكنها أن تضطلع بدور أكبر في إعادة تعمير العالم. فنحن نعيش في عالم له مطالب كثيرة. فهو يريد نتائج ويسعى إلى المساءلة، كما أنه غير مستعد للتغاضي عن الإخفاقات. وتقع علينا جميعا مسؤولية جعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا وأن تكفل مستقبلا أفضل لشعبنا. ومن الممكن أن نفعل ذلك. ولنفعله إذن.

بيد أن، قبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن موريشيوس قد رشحت نفسها في الانتخابات المتعلقة بشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن والتي من المقرر إجراؤها في الشهر القادم. وفي وقت سابق يرجع إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أعلنت موريشيوس لكل البلدان في منطقة شرق أفريقيا أنها ستسعى إلى ترشيح نفسها لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. وفي هذا الوقت كانت موريشيوس المرشح الوحيد المعلن عنه. وترى حكومة موريشيوس أنها مؤهلة تماما للخدمة في مجلس الأمن، الهيئة العليا للأمم المتحدة، خدمة

لمصالح السلم والأمن وللإسهام في العمل الهام لمنظمتنا بشكل كبير.

وموريشيوس، بوصفها ديمقراطية متعددة الأحزاب في مجتمع متعدد الإثنيات، ترى أن مكانة مجلس الأمن تعتمد على مكانة الدول المكونة له. وسيطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ قرارات هامة لصالح السلم والأمن ومن المهم أن يعمل مجلس الأمن كهيئة يسودها الوئام. ويود وفدي أن ينظر في ترشيح بلادي من وجهة نظر موضوعية مجردة. وفي هذا الصدد، سنقدر كل التقدير دعم الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد هيلي ولدنسه، وزير خارجية إريتريا.

السيد ولدنسه (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أتقدم بالتهاني للسيد هولكيري على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأثق أن هذه الدورة ستنجز مهامها بنجاح بفضل توجيهه البارع والحكيم.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري لسلفه، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، على إدارته الفعالة لأعمال الدورة السابقة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أقدم التهاني إلى جمهورية توفالو كونها أصبحت أحدث عضو في الأمم المتحدة.

ولا يفوتنا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لأميننا العام، ليس فقط على جهوده التي لا تكل لضمان الاحترام لقيم وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإنما أيضا على تقرير الألفية البعيد النظر والقادح للفكر.

تجتمع الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة في أعقاب قمة الألفية، التي ينطوي إعلانها على ثلاث رسائل أساسية. فهو، أولا، يؤكد من جديد أن مُثل وأهداف الأمم المتحدة لا تزال مقدسة للإنسانية وأن أغراض ومبادئ الميثاق سارية اليوم كما كانت عليه في الماضي. وهو، ثانيا، يذكرنا بأن المبادئ السامية الكامنة في ميثاق الأمم المتحدة تتطلب منا الاستمرار في تعضيد الأمم المتحدة وإجراء التعديلات والتغييرات اللازمة لتمكينها من الارتقاء إلى مستوى تحديات العدل، والسلام، والأمن، والفقر، والمرض، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وأوجه الإجحاف في الاقتصاد العالمي، وحماية البيئة. وثالثا، يظل احترام مُثل الأمم المتحدة ومراعاة أهدافها ومبادئها العناصر الرئيسية الضرورية لخلق نظام عالمي جديد مسالم ومزدهر وإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، يفرض علينا الإعلان أن نكون مخلصين لهذه المُثل والأهداف والقيم والمبادئ المشتركة. وهو يذكرنا بأنه تقع على كل دولة مسؤولية العمل ليس فقط وحدها، ولكن أيضا ضمن نظام إقليمي، والإخلاص الواجب لهذه القيم والأهداف والأغراض والمبادئ.

وفي هذا الصدد، أريد أن أنضم إلى الآخرين الذين سبقوني والذين قاموا بتذكيرنا بالحاجة الملحة إلى إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها بصفة خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة، بقصد تمكين المنظمة من أن تعكس حقائق العصور وأن تواجه بفعالية وكفاءة تحديات اليوم والمستقبل.

وأود أن أؤكد من جديد التزام شعب وحكومة دولة إريتريا بالمُثل والقيم النبيلة للأمم المتحدة وبأهدافها ومبادئها. وإن الإريتريين بعد أن قدموا أقصى التضحيات ودفعوا غاليا، خلال ٣٠ سنة من الكفاح من أجل الاستقلال والعضوية في المجتمع الدولي، يقدرون مدى ضرورة الأمم المتحدة وميثاقها لمصالحهم ورفاههم. وبعد أن مروا تماما بفظائع حرب طويلة، وفوائد سلم قصير، فإنهم يقرون بضرورة التسوية السلمية والعادلة للمنازعات،

والتعاون من أجل الفوائد المتبادلة في الصراع الإنساني الطويل لإقامة نظام دولي يرتكز على العدالة والمساواة.

وتحقيقا لهذا الهدف، فإن السياسة الخارجية الإريترية تقوم على افتراض مؤداه أن التهديد بالقوة أو استخدامها لا يمكن قط أن يكون أداة لسياسة خارجية، وإنه حتى في قضية واضحة من الدفاع عن النفس، لا يجب استخدامه إلا بعد استنفاد جميع الطرق المتاحة لحسم المنازعات سلميا – وحينئذ بحرص بالغ فقط.

ومن أجل هذا السبب – ولأن إريتريا عانت من عدم قيام الأمم المتحدة ذاتها بتطبيق مبادئ ميثاقها ومقررات الجمعية العامة – قررت إريتريا، إثر الاستقلال، جعل مُثل وقيم وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية لسياستها الخارجية. وبعضويتها، كانت تأمل أيضا أن تلعب دورا نشطا في النهوض بمبادئ عالمية العضوية في الأمم المتحدة، وفي تشجيع تحقيق نظامين إقليمي ودولي عادلين ومتكافئين.

كما تدرك إريتريا تماما لمسؤولياتها بوصفها دولة ساحلية ذات ممر دولي استراتيجي وألزمت نفسها بالمشاركة بنصيبها في استقرار وأمن المنطقة، وكذلك في إنشاء منطقة سلام وتعاون في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية بذلت كل الجهود لدعم مناخ يشجع التعاون بين الدول الساحلية على جانبي البحر الأحمر ويعزز التنمية والرخاء المتبادل. كما لعبت دورا رئيسيا في تحويل السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من آلية بسيطة لمراقبة الكوارث إلى منظمة إقليمية حيوية ستعزز السلام والتعاون بين دولها الأعضاء، وكذلك تنهض بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي لأغراض التنمية. والاجتماع الأخير لاتحاد دول السهل الصحراوي في أسمرة، عاصمتنا، شاهد على التزام إريتريا بدعم الوحدة، وتوسيع وتعميق العلاقات التعاونية بين البلدان الأفريقية. وسوف يكون هذا الالتزام ثابتا إلى الأبد.

وبالرغم من كونها ضحية قررت إريتريا أن تنسى الماضي وتبدأ بدولة نظيفة وهي تتطور كرؤية، وتضع مبادئها للمستقبل. فقد أنشأت علاقات طيبة مع جميع جيرانها على أساس ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ حسن الجوار. ولقد افترضت بأنه لن تكون هناك أية منازعات إقليمية مع جيرانها، باعتبار أن حدودها الاستعمارية محددة بوضوح ومعترف بها ومقبولة وقت الاستقلال من جميع جيرانها. ولم يكن لديها سبب لافتراض أن استقلالها ستهدده أي دولة، قريبة أو بعيدة، أكثر من وجود أي سبب لافتراض أن لها الحق في استخدام القوة للتوسع على حساب جيرانها. وكان طموحها الوحيد كعضو جديد في المجتمع الدولي في التعويض عن الوقت الضائع بالتنمية.

بيد أنه رغم كل التزاماتها وحسن نواياها، اختبرت إريتريا خلال السنوات السبع القصيرة التي مرت على استقلالها الرسمي بالضغوط السياسية، والتهديدات والمحاولات الفعلية التي عرضت للخطر ليس فقط سيادتها وسلامة أراضيها، وإنما أيضا استقلالها الذي تحقق بصعوبة. وصحيح أن إريتريا قد لا تكون الدولة الجديدة الوحيدة في التاريخ التي اختبرت بهذه الطريقة. ولكنها لا بد أن تكون عضو الأمم المتحدة الوحيد الذي تهددت سلامة أراضيه – وحقا وجوده ذاته كدولة ذات سيادة ومستقلة – ولا تزال تتهدد في بداية القرن الحادي والعشرين.

وغني عن القول إن هذا الصراع للمحافظة على استقلالها كان على حساب بناء الدولة والجهود الإنمائية للدولة الجديدة. بيد أنه خلال هذا الوقت، لم تتزعزع إريتريا قط في التزامها بالحل السلمي للمنازعات. والواقع أنها حلت

اثنتين من مشاكلها سلميا على أساس ثنائي وثالثة عن طريق التحكيم الدولي.

وكان أكثر وقت اختبر فيه استقلال إريتريا وسيادتها وسلامة أراضيها خلال السنتين الماضيتين. وما سمي بنزاع الحدود ثبت أنه محاولة خطيرة لقلب التاريخ وإعادة استعمار إريتريا – أو عند الفشل في ذلك، بترها وتجزئتها وتحويلها إلى دولة تابعة. وقد أحبطت هذه المحاولة بفضل الجهد الموحد للإريتريين في الداخل والخارج. بيد أن المحاولة كان لها ثمن ألا وهو التدمير المنظم والمقصود لكثير من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للبلد والانتهاك المتعمد والوحشي لحقوق الإنسان للإريتريين، بما في ذلك إرهاب السكان في الأراضي المحتلة ومعاملتهم بوحشية.

وإريتريا مقتنعة بأنه لا بديل لحل الصراعات بالوسائل السلمية وعلى أساس ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ القانون الدولي القائمة.

ومنذ بداية الصراع أعلنت إريتريا مرارا وتكرارا أن الحرب لا يمكن أن أبدا أن تكون خيارا لحل الصراعات، وأن أيا من الطرفين لن يتمكن من تسوية الصراع بفرض إرادته وإنشاء حقائق على أرض الواقع، ثم يأمل في تحقيق سلام دائم وذي معنى. ومن مظاهر التزام إريتريا الواضح بالسلام وحكم القانون أنها لا تزال ملتزمة بالحل السلمي للصراع، على الرغم من احتلال أجزاء كبيرة من أرضها، وتشريد مئات الألوف من شعبها، واستمرار المعاملة الوحشية للسكان في الأراضي المحتلة وإرهابهم والاستعدادات الحربية المحمومة للقيام بمحاولة أخرى ضد سلامتها الإقليمية. وهي قد اتخذت بالفعل تدابير جريئة تظهر مرونة، كما قدمت تنازلات هامة، وإن كانت تبدو غير مستساغة، أملا في تحقيق سلام عادل، على الرغم من المحاولات الرامية إلى تدمير مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية للسلام. ومرة أخرى تتعهد إريتريا بأنها ستواصل بذل قصارى ما في وسعها للتوصل بطريقة سلمية إلى اتفاق شامل ونهائي.

بيد أن مصير السلام يتوقف على ثلاثة عوامل ذات أهمية بالغة. أولا، إن البحث عن السلام مسؤولية مشتركة. ولا يمكن أن تترك هذه المسؤولية لواحد فقط من الطرفين. وثانيا، لا يمكن الاستيثاق من السلام إلا عندما يرسو على قيم الميثاق ومُثله العليا ومبادئه، التي أعيد التأكيد عليها بشدة في إعلان الألفية، ومن بينها احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وثالثا، لا يمكن تحقيق السلام إلا بتنفيذ الاتفاقات المقبولة من طرفي الصراع تنفيذا مخلصا. ونحن ندعو جميع المعنيين بأن ينضموا إلى إريتريا في التعاون التام مع وسطاء منظمة الوحدة الأفريقية، في الالتزام الصادق والقاطع بعملية السلام التي تقوم بها هذه المنظمة وفي الإخلاص لأحكام وثيقة المنظمة للسلام نصا وروحا، ولا سيما الاتفاق الإطاري واتفاق وقف القتال.

وفي هذه المرحلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد الإعراب عن تقديرنا وامتناننا لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على التزامه الثابت بالحل السلمي للصراع، ولمبعوثه الشخصي، سعادة السيد أحمد أويحي، على الحكمة والمهارة اللتين أدار بهما المحادثات غير المباشرة. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمجتمع الدولي، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكذلك الحكومات الأفريقية الأخرى، على جهودها التي لا تكل تجاه التوصل إلى حل سلمي وللإسهام الإيجابي الذي قدمته لضمان التوقيع على اتفاق وقف القتال في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونرجو منها أن تثابر في سعيها النبيل حتى يتحقق فعلا سلام حقيقي وعادل.

وأخيرا، تلاحظ حكومة دولة إريتريا بتقدير كبير الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والالتزامات التي تعهدت بها

لكفالة تسوية مبكرة وشاملة للصراع. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الضرورة الملحة لنشر قوة حفظ السلام التي أذن بها قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) بأسرع ما يمكن بغية إحباط أي عقبات يمكن تفاديها قد تهدد، بل قد تدمر، المكاسب التي تحققت بتكلفة باهظة وبمجهود جبار من الكثيرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد بنن، سعادة السيد جويل واسي أديشي.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أهنئ الرئيس على انتخابه، الذي يشهد على التقدير الذي يكنه المجتمع الدولي لبلده ولشخصه. وإذ أتمنى له كل النجاح في إدارة أعمالنا، أود أن أؤكد له أيضا على التعاون المخلص من وفد بنن.

واسمحوا لي أيضا أن أحيي سلفه، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية لناميبيا، تحية إجلال يستحقها تماما، على العمل الرائع الذي أنجزه.

وبالنظر إلى التطورات الجارية في العلاقات الدولية، اضطلع الأمين العام، السيد كوفي عنان، بالمبادرة الموفقة المتمثلة في جمع ممثلي شعوب العالم على أرفع مستوى للتشاور بشأن قيام نظام عالمي جديد وبشأن الدور الذي يطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع به.

وأود أن أحييه تحية إجلال يستحقها تماما وأن أشدد على الإيمان الراسخ والكفاءة اللذين يترأس بهما المنظمة.

وقد أظهر مؤتمر قمة الألفية مرة أخرى أن تعددية الأطراف والتعاون الدولي لا يزالان يمثلان أفضل نهج لمواجهة المشاكل في عملية العولمة. والواقع أن الآثار الإيجابية للعولمة لا تزال محدودة، كما تؤيد ذلك الاختلالات الموجودة في الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تميز العالم اليوم وتنتهك الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. ولذا فإن ما يجب عمله هو توجيه عملية العولمة نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة أكبر عدد من البشر.

وللأمم المتحدة في هذه العملية ميزة نسبية - فهي المؤسسة الوحيدة القادرة على تجسيد القيم المقبولة عالميا والمنبر الوحيد لتنظيم مناقشة مثمرة بشأن قضايا العالم، وكذلك بشأن السبل والوسائل اللازمة لحلها.

إن الأمم المتحدة هي الهيئة التي يستطيع فيها الضعفاء والمنسيون إسماع أصواتهم والمشاركة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة.

والواقع أن العولمة اليوم أصبحت أمرا واقعا؛ ولكن يجب علينا أن نشدد على أنها ليست محايدة. فتوطيد الحكم الرشيد والديمقراطية والشفافية أمر ينبغي ألا يقتصر على الصعيد الوطني فحسب، ولكن يجب أن يكون في العلاقات الدولية أيضا.

ويجب تطبيق هذه المبادئ في داخل الدول وكذلك فيما يتعلق بالقوى التي تحكم العولمة وتستخدمها كما هو الحال سابقا لتفادي أي رقابة ديمقراطية.

لقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية وثيقة تحدد الخطوط الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

ويتوقف الأمر الآن على المجتمع العالمي، وبالتالي على دولنا، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لإظهار التصميم اللازم لتنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعها مؤتمر القمة تنفيذا سريعا وبعزم لجعل رسالة الأمل والتصميم التي أعرب عنها قادة العالم حقيقة واقعة.

ويسر بنن أن اهتماما خاصا قد تركز على أفريقيا. وتقتضي المبادرات المتخذة من أجل القارة الدعم الثابت من الشركاء الإنمائيين بإحساس من الشراكة والتضامن اللذين

يجب أن يعملا بصفة أساسية على تحقيق ما يلي: إيجاد حل دائم لمشكلة الديون؛ وإيجاد ترتيب أكثر عدلا لنظام التجارة الدولية وتقديم الدعم من حيث الموارد المالية وتعزيز القدرة الإنتاجية.

وإننا ندعو إلى التنفيذ الفعال للتدابير التي تهدف إلى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا بغية إيقاف تدهور أحوالها.

وفي هذا الصدد، فإن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يكتسي أهمية خاصة. ومن الضروري أن يؤدي هذا المؤتمر إلى نتائج ملموسة.

إن القضاء على الفقر من بين التحديات التي لم يتمكن المجتمع الدولي من مجابهتها في القرن العشرين. ومن واجبنا أن نكرس جهودنا لهذه المهمة. وفي هذا الشأن، سررنا بالمبادرة التي اتخذها المدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم اجتماع خاص على مستوى وزاري لمناقشة التوجه الاستراتيجي للبرنامج، والحاجة لتزويده بالموارد اللازمة لاضطلاعه بمهامه. وتعتمد بنن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الهيئة الرئيسية لتنسيق المساعدات الإنمائية، للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية.

وإذ نثني على البلدان التي أعلنت عن زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها، أتوجه بالنداء من أجل إعادة التوازن لصالح موارد الميزانية الأساسية التي تسمح بتنفيذ البرامج والمشاريع التي تعطيها الحكومات الأولوية.

وفيما يتعلق بتمويل التنمية، من الأهمية بمكان كفالة تعبئة أفضل للموارد علاوة على تنسيق أفضل للأنشطة الإنمائية التي تضم كل الشركاء، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

ولا يمكن تنفيذ كل هذه البرامج والخطط إلا في بيئة يكفل فيها السلام والأمن. ولذا، فقد رحبت بنن باهتمام كبير بتقرير الإبراهيمي (A/55/305) الذي تضمن تحليلا متعمقا لعمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالصومال، تود بنن أن تعرب عن ارتياحها إزاء ما بذله رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – إيجاد – وكل الوسطاء من مبادرات شجاعة من أجل إحلال السلام في هذا البلد، من خلال عملية للحوار والمصالحة. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لتعزيز هذه العملية حتى يتسنى للصومال أن يصبح جزءا من مجتمع الأمم في وقت قريب.

إن بنن كانت، وستظل ملتزمة باحترام وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وهذه المبادئ منصوص عليها في دستورنا. وفي هذا الصدد، تقوم الجمعية العامة منذ دورتها الثانية والخمسين، بتقديم الدعم إلى بنن في عملية تنظيم المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في كوتونو في الفترة ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وسيكون هذا المؤتمر، دون شك، مرحلة هامة في سعي المجتمع الدولي تجاه تعزيز المبادئ الديمقراطية. وفي هذا المؤتمر، سوف تتبادل الديمقراطيات القديمة والجديدة خبراتها وتلتزم بتعزيز الديمقراطية، والسلام، والاستقرار السياسي، والتنمية. وتستعد كوتونو للترحيب بحرارة بهذا المؤتمر، ويحدوها الأمل في أن تلقى دعوتها استجابة كبيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد نارسيسو نتوغو أبيسو أويانا، رئيس وفد غينيا الاستوائية.

السيد نتوغو أبيسو أويانا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): بوصفي رئيسا لوفد جمهورية غينيا الاستوائية،

وبالنيابة عن معالي السيد دون سانتياغو نسوبيا إيفومان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والشؤون الفرانكوفونية، يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية العامة.

أولا، أزجي التهنئة لك سيدي، رئيس وزراء فنلندا السابق، لانتخابك لكي تترأس مداولات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. ونقدم تهنئة صادقة أيضا للسيد ثيو - بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ناميبيا الشقيقة، على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال الدورة السابقة، وعلى أنشطته الجديرة بالثناء في تنسيق الاستعدادات لقمة الألفية التي انتهت توا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم التهنئة، بوجه خاص، للأمين العام، السيد كوفي عنان، وفريقه، على التزامهم التام بالنهوض بولاية الأمم المتحدة، وكذلك على خطة تعزيز عمل المنظمة في المستقبل، الواردة في تقريره الممتاز.

ونرحب بحرارة بجمهورية توفالو في الأمم المتحدة.

وقبل أسبوعين فحسب، احتفلنا بين هذه الجدران الأربعة بأهم حدث في تاريخ البشرية، وهو قمة الألفية العظيمة التي أرسى خلالها رؤساء دولنا وحكوماتنا المبادئ التوجيهية العامة التي ينبغي أن تحكم مستقبل منظمتنا، والتي تشكل أساسا قويا يمكن، بل وينبغي، أن نعمل عليه. وعلينا الآن متابعة كل المقترحات والتوصيات التي تقدم بها قادتنا بهدف راسخ هو تنفيذها، بما يعد بمستقبل مبشر للدول كافة، سواء منها الواقعة في الشمال أو الجنوب، أو الشرق أو الغرب.

وفي خطابه الذي ألقاه في اليوم الأول لقمة الألفية، أكد فخامة السيد أوبيانغ نغوما مباسوغو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، والرئيس المؤسس للحزب الديمقراطي في غينيا الاستوائية، أن مطلع القرن يبين لنا عالما مهددا، يحفه خطر الانهيار باستمرار، وتتهدده دائما حالة عدم اليقين فيما يتعلق بمصيره وببقاء البشرية، عالم يوحي بقرب نهايته، وهو شعور يتشاطره الجميع على حد سواء - كل الأمم كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة.

ومن أجل متابعة المقترحات والتوصيات التي تمخضت عنها قمة الألفية، علينا أن نبدأ بحقيقة أن الديمقراطية إنما تبدأ بالبيت. وفي حالتنا هذه، ذلك يعني الأمم المتحدة، وهي بيتنا المشترك، حيث يجب أن يسود صوت الأغلبية؛ فهذا هو المبدأ الأساسي لميثاق سان فرانسيسكو التاريخي لعام ١٩٤٥.

لذا، تضم غينيا الاستوائية صوتها للدعوة إلى الإصلاح العاجل والضروري للأمم المتحدة وتمكينها - وتتمثل الصيغة الملائمة لذلك في تحقيق التمثيل العادل والمنصف للقارة الأفريقية وغيرها من مناطق العالم، الأمر الذي نعتبره مسألة جوهرية، وخاصة فيما يتعلق بمجلس الأمن. وبدون تحقيق ذلك، قد يسود مناخ من عدم الثقة، إلى جانب إضعاف دور منظمتنا الكبرى ومهمتها بالغة الأهمية في تعزيز وكفالة السلم والأمن الدوليين.

وفي المرحلة الحالية، يتمتع البعض بمستوى من الثروة لم يكن متصورا من قبل، بينما تستمر معاناة ضحايا الفقر من صور الحرمان التي لا تحتمل. ولا يزال الفقراء يعانون من الاستبعاد والتهميش بينما تتزايد أعدادهم، يوما بعد يوم، بصورة كبيرة. ويعيش نحو ربع سكان العالم في فقر الآن.

واليوم تحمي المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي كثيرا من الأفراد من الفقر، إلا أن الفقر في الشيخوخة لا يزال سائدا في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يكون الفقر الشاغل الرئيسي لمساعي الأمم المتحدة. وينبغي تدعيم مكافحة الفقر، بل والقضاء عليه إن أمكن ذلك، لأن مسألة القضاء على الفقر حتمية أخلاقية، واجتماعية،

وسياسية، واقتصادية على الجنس البشري، وكذلك إيجاد حلول للصراعات والحروب بين الأشقاء، التي تودي بأرواح ملايين الضحايا في مختلف أنحاء العالم.

ويتطلب القضاء على الفقر تحسين النمو الاقتصادي وفرص التوظف. ويجب أن تعالج أسباب الفقر كذلك في إطار الاستراتيجيات القطاعية، مثل استراتيجيات البيئة، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والسكان، والهجرة، والإسكان، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الريفية، ومياه الشرب، والصحة العامة.

ولهذا، فإن عملية القضاء على الفقر تشكل أحد المهام الأساسية التي تتطلع إليها شعوب القرن الحادي والعشرين، بوصفها من العمليات التي تعزز تطور بني البشر وازدهارهم، وتوطد ثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وهناك مشاكل أخرى تتطلب من المجتمع الدولي أن يتولى تحليها وإيجاد حلول لها، وهي حقوق الطفل، وإدماج المرأة في التنمية، والقضية الشائكة للدين الخارجي. وفيما يتعلق بحقوق الطفل، يجب أن نعمل على إدماج أنشطة القمة العالمية من أجل الطفل ومتابعتها ضمن الإجراءات الاقتصادية التي ينبغي أن تنفذ نتيجة للمؤتمرات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي عقدت في التسعينات. وفي هذا السياق، يجب أن نتأكد من أن هناك تفكيرا متجددا إزاء الالتزامات النابعة عن تصديق كل بلد على اتفاقية حقوق الطفل والتزاما متجددا بهذه الحقوق. وينبغي أن نسترشد بكل هذا في إجراءاتنا التي نتخذها في المستقبل.

وفيما يتعلق بموضوع المرأة، يجب أن ننهي جميع الممارسات التمييزية ضد المرأة، وأن نحترم الإجراءات والأحكام التي تنص عليها الاتفاقية في هذا الشأن، فضلا عن التوصيات التي أصدرها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وبالنسبة للديون الأجنبية، نناشد بحرارة الأطراف المانحة أن تلغي الديون الأجنبية للبلدان النامية على أساس أن تستخدم الأموال المحررة نتيجة لذلك في تمويل أضعف القطاعات الاقتصادية في تلك البلدان، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمياه، والصحة العامة.

ومن دواعي ارتياحنا أن نرى في مجالات التقدم الرئيسية في القرن العشرين إدراكا متزايدا لدى البشر لاحترام وتعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم السديد. ونظرا لحتمية كفالة البقاء ولأهداف تحقيق الرفاه والتقدم في بلدنا، فسنواصل المضي في الطريق المتفق عليه صوب الاستعادة اللازمة لجميع الحقوق التي تتطلع إليها جماعاتنا الضعيفة والمهمشة، وبعبارة أخرى النساء، والأطفال، والمعوقون، واللاجئون ومن تشردوا نتيجة للأزمات والكوارث. وقد أنشأنا، بصفة رسمية في الوقت الحالي، مركز تعزيز حقوق الإنسان ولجنة دعم أطفال غينيا الاستوائية في مالابو، عاصمة دولتنا. وقد أنشئت هذه اللجنة برئاسة السيدة الأولى في الدولة، فخامة السيدة كونستانسيا مانغوي دي أوبيانغ.

وقد عشنا أيضا تجربة الديمقراطية بروح تسودها الغبطة والإحساس بالأخوة، ودون انقسام، كما يصفها نشيدنا الوطني، ودون اضطرابات داخلية كذلك. والدستور الوطني، المعروف بماغنا كارتا أكونيبي، ينص بوضوح على إقامة التعددية السياسية وإضفاء الصبغة المؤسسية عليها في غينيا الاستوائية. وقد مكّن ذلك من إنشاء عدد من الأحزاب السياسية. وقد وقعت هذه الأحزاب على عهد وطني مع الحزب السياسي الحاكم بغية إنشاء وتوطيد آليات من أجل إجراء حوار بين الأحزاب. ويشارك الجميع

مشاركة فعالة في الوقت الحالي في التطلع إلى السلطة السياسية في البلاد. وفي هذا السياق، نشكر الله، الخالق، لأنه ألهمنا هذا النموذج من الديمقراطية السلمية التي يشترك فيها الجميع.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد المؤتمر الاقتصادي الوطني في قصر الاجتماعات في باتا، واشتركت فيه جميع القطاعات الاجتماعية في بلادنا. وفي التقرير النهائي لهذا الحدث الهام، نجد التوصيات ببرامج ومشاريع على الحكومة أن تنفذها في الأجل القصير، والمتوسط، والطويل بوصفها استراتيجيات للتنمية الاقتصادية.

ولا يمكننا أن نخفي قلقنا إزاء التناقص المطرد في الموارد التي توجهها جهات التعاون الدولي إلى غينيا الاستوائية، كما شهدنا مؤخرا في كثير من المشاريع والبرامج التي تنفذ في البلد بموارد خارجية. وفي هذا السياق، نود أن نغتنم فرصة هذا المحفل لكي ندعو المجتمع الدولي لأن يزيد بشكل مطرد من حجم أنشطة التعاون الدولي في غينيا الاستوائية.

ولما كان هدفنا الأساسي هو كفالة السلم والأمن في منطقتنا الفرعية، فإننا نأمل أن تدعم الأمم المتحدة الآليات اللازمة لصون السلم، والأمن، والاستقرار، والتعاون، والتنمية في المنطقة دون الإقليمية من أفريقيا الوسطى. وفقا للإرادة السياسية لرؤساء دول تلك المنطقة الفرعية التي استرشدت بإنشاء مجلس السلم والأمن في أفريقيا الوسطى، وهو هيئة للاتفاق العسكري والسياسي بين البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بتعزيز تدابير صون السلم والأمن وتدعيمهما، لدينا داخل إطار مجلس السلم والأمن في أفريقيا الوسطى القوة المتعددة الجنسيات لأفريقيا الوسطى، وآلية للإنذار المبكر لأفريقيا الوسطى. وقد أسهمت حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بتصميم على تمويل هاتين المؤسستين لتمكينهما من أداء وظائفهما على النحو الواجب.

ونأسف بشدة للصراعات المسلحة الناشبة حاليا في القارة الأفريقية وفي مناطق أخرى من العالم، وعلى سبيل المثال حالة أنغولا. وحالة البلدان في منطقة البحيرات الكبرى، والأزمة في سيراليون. ونرحب بوقف إطلاق النار في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، ونأمل أن يجري الطرفان حوارا يرمي إلى إرساء سلام دائم. وبالمثل، ننظر بارتياح إلى استعادة السلام والسلطة في جمهورية الصومال الشقيقة. وفي هذا الصدد، نثني على الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع من أسهموا بطريق مباشر أو غير مباشر في المهمة الشاقة لاستعادة السلام في ذلك البلد.

وندين بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد النضال في مكافحة الجريمة ومكافحة المشكلة العالمية للمخدرات والجرائم المتصلة بها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإرهاب الدولي. ونؤيد تأييدا كاملا المبادرة التي أكدها من جديد بلدان أمريكا الوسطى في التزامها بجعل أمريكا الوسطى منطقة سلام، وحرية، وديمقراطية، وتنمية، وبخاصة بإنعاش اتحاد أمريكا الوسطى على نحو تدريجي وتقدمي بغية ضمان مستقبل يبشر بالخير لتلك المنطقة.

وفي الشرق الأوسط، نهنئ الرئيس بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، على العمل السياسي المشكور الذي اضطلع به في التوسط من أجل إرساء سلام دائم في المنطقة. ونأمل أن يؤدي التفسير والتنفيذ الصحيحان لمقترحات وتوصيات قادتنا في مؤتمر القمة، فضلا عن البيانات الممتازة التي جرى الإدلاء بها في هذه الجمعية الموقرة، إلى توجيهنا

صوب تحقيق مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا لجميع دول العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسيه آدان غويرا، نائب وزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا.

السيد غويرا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أبدأ كلمتي بتهنئتكم يا سيدي على انتخابكم الذي أنتم جديرون به حقا لرئاسة الجمعية العامة في أول دورة لها في الاجتماعات الألفية الجديدة. ومن شأن مهارتكم الثابتة وخبراتكم الواسعة أن تضمن توجيهكم باقتدار لعمل هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن صداقتنا الوطيدة وامتناننا لفنلندا، البلد الذين تمثلونه بشرف عظيم، والذي تربطه بنيكاراغوا صداقة وثيقة والذي اكتسب مودتنا الصادقة وأشكر أيضا سلفكم، السيد ثيو – بن غوريراب، للطريقة المتفانية التي وجه بها أعمالنا في الدورة الرابعة والخمسين.

وأعرب بعد ذلك عن خالص الشكر للإسهام الذي يقدمه سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي قدم تقريرا قيما (A/54/2000) عن دور المنظمة في القرن الحادي والعشرين؛ ويعد هذا التقرير عاملا حاسما لحفظ المناقشات التي أجراها رؤساء دولنا أو حكوماتنا في قيمة الألفية – التي كانت حدثا غير مسبوق وضع أسسا لقوة دفع جديدة للأمم المتحدة.

وتتطلب عملية إعادة تجديد المنظمة تعزيز أجهزتها ومؤسساتها كي يتسنى النهوض بفاعليتها ومساعيها في مجالات من قبيل صون السلم والأمن الدوليين، والقضاء على الفقر، وتعزيز البرامج في مجالي الصحة والتعليم والكفاح ضد تدهور البيئة. ودون شك، يتعين علينا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ أن نكفل للمنظمة توفر الموارد والسبل الأخرى التي تحتاج إليها كي تنفذ ولايتها وتقوم بدورها على النحو الكامل بوصفها مركزا لتبادل الآراء وتنسيق جهود شعوب العالم.

وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن، الجهاز الذي يتسم بأهمية بالغة للسلام والأمن. وينبغي أن يشمل إصلاح مجلس الأمن تمثيلا جغرافيا ديمقراطيا ومنصفا، وإيجاد توازن أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كي يتسنى للمجلس الاستجابة على نحو كامل وفعال لاحتياجات شعوبنا في الوقت الحاضر. والتصدي لتحديات المستقبل التي نواجهها في الألفية الجديدة. وهنا، نرى أن حق النقض (الفيتو) يمثل عنصرا آخر من عناصر هذه المسألة الحساسة التي ينبغي علاجها بصورة جادة بهدف قصر تطبيقه على حالات محددة للغاية مع إمكانية إلغائه. من أجل هذه الأسباب نعتقد أنه مما له أهمية فائقة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل المتأصلة في ذات هيكل النظام الدولي الجديد.

ونؤكد أيضا على أهمية الإسراع في بدء مناقشات دولية ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من توافق الآراء والفعالية لحسم حالات الطوارئ الإنسانية. وفي سياق آخر، نعتقد أنه يتعين علينا أن نؤكد من جديد التزامنا بالمحافظة على المهمة العالمية للأمم المتحدة وتعزيز تلك المهمة لضمان تمتع جميع شعوب العالم دون استثناء بتمثيل عادل. وهذا يجعلني أؤكد من جديد أمام الجمعية العامة على أهمية النظر في مسألة شعب طال انتظاره للمشاركة بتمثيل مشروع كعضو كامل العضوية في المنظمة: وأنا أشير هنا إلى جمهورية الصين.

وثمة مسألة هامة أخرى يتعين أن تواصل المنظمة النظر فيها في القرن الجديد وهي مسألة التصدي بعزم أكبر للحرب ضد الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة والإرهاب والواقع، أن تدفق المخدرات آخذ في التزايد بسرعة، في بلداننا، وأصبح يشكل على مدى سنوات قليلة فقط مشكلة

من أخطر المشاكل التي تؤثر بصورة مباشرة على حياتنا في المجالات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية. وبغية التصدي لهذه الحالة الحرجة، يتعين علينا أن نولي أولوية لتعزيز المؤسسات الوطنية التي أسندت إليها ولاية مكافحة هذه الآفة وسن تشريعات وطنية واستكمالها، وزيادة التعاون والتنسيق الدوليين في هذا المجال. وهنا، أشير إلى أن نيكاراغوا قد سنّت قوانين صارمة لمعاقبة المتجرين الذين يمارسون الاتجار بالمخدرات ووضعت خطة وطنية لمكافحة المخدرات تعمل المؤسسات بموجبها معا بطريقة متّسقة لتحقيق الأهداف المحددة. ونحن نعمل أيضا وبصورة مستمرة نحو تحقيق المزيد من التعاون الدولي.

وفي بداية الألفية الجديدة، نرى ثمة حاجة عاجلة إلى زيادة وتصعيد التقدم المحرز بشأن سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح في أرجاء العالم لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة التي تشكل قوتها التدميرية الهائلة بالفعل تهديدا للحياة على ظهر كوكبنا. ولذلك، فإننا نرحب بنتيجة مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي أكد من جديد الاقتناع بأن من شأن التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة ونظام عدم الانتشار من جميع جوانبه أن يقوم بدور حيوي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبالمثل، فإننا نركز اهتماما خاصا على مشكلة الأسلحة التقليدية وعلى وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تشكل أيضا تهديدا لسلامة وأمن البشر. ولذلك، فإننا نعتقد أن من الأمور ذات الأولوية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها كل دولة بموجب الاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية بشأن هذه المواضيع. وفي نيكاراغوا، ثمة نتيجة من النتائج الأكثر خطورة للصراع المسلح، التي لحسن الحظ تم التغلب عليها في التسعينات وهي دون شك وجود عدد كبير من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في سائر أنحاء إقليمنا، وتلك حالة تسببت حتى في الوقت الحاضر في وفاة عدد كبير من الضحايا الأبرياء. ووفقا لذلك، يبذل بلدي، بدعم من المجتمع الدولي، جهدا كبيرا لحل المشكلة حلا دائما. وإضافة إلى أنشطة إزالة الألغام، بدأنا عملية لتدمير المخزونات من الألغام، وتم حتى الآن تدمير ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ لغم، وذلك بالامتثال الدقيق لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتؤكد نيكاراغوا من جديد عزمها على بذل قصارى جهودها في الاستعداد للاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المقرر عقده في نيكاراغوا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١.

ونعتقد أيضا أن من الأهمية القصوى التأكيد من جديد على التزامنا بالتسامح واحترام التنوّع. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والمسائل الأخرى المتصلة بالتعصب.

ومن الضروري بالنسبة لمستقبل المنظمة ولمستقبل شعوبنا أن نبذل جهدا أكبر على الدوام للامتثال للمقاصد التي وضعت منذ أكثر من نصف قرن مضى في ميثاق سان فرانسيسكو، لا سيما فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين. ولن يتحقق ذلك إلا بالالتزام الأكيد بعدم العنف وبمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الإجراءات التي يقررها القانون الدولي. هذا هو العنصر الرئيسي للحيلولة في المستقبل دون اندلاع صراعات تترتب عليها نتائج خطيرة ودائمة تؤثر على الجنس البشري.

وبالنسبة لنا، فإن من دواعي الارتياح أن أثرا من الآثار الباقية بعد الحرب الباردة في طريقه الآن إلى حل سلمي. وأنا أشير هنا إلى الحوار بين الكوريتين، الذي استهل

على أعلى مستوى مما يدل دون شك على بداية احتمالات واعدة في شبه القارة الكورية.

وتتشاطر نيكاراغوا أيضا القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء استمرار صراعات معينة، لا سيما في القارة الأفريقية؛ التي تسببت في إلحاق أضرار مدمرة بالممتلكات وفي خسارة أرواح بشرية لا تعدّ ولا تحصى في بلدان من قبيل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وبوروندي والسودان. لذلك من دواعي التشجيع أنه تم في بعض هذه البلدان اتخاذ خطوات لإيجاد حل لصراعاتها. وتشمل هذه الخطوات التوقيع في ١٨ حزيران/يونيه على اتفاق لوقف الأعمال العدوانية بين أثيوبيا وإريتريا، وتنفيذ مبادرة جيبوتي للسلام من أجل سيراليون. ونرحب أيضا بانسحاب إسرائيل من لبنان وفقا لقرارات مجلس الأمن، والجهود المتزايدة المبذولة ، منذ قمة كامب ديفيد التي نظمها الرئيس كلينتون، لإيجاد تسوية سلمية بين إسرائيل وفلسطين.

وبالمثل، فإن بلدي إن يقتنع بأهمية مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنه يوجه مناشدة بشأن الحاجة الملحة إلى إجراء الاستفتاء المغلق بشأن الصحراء الغربية بأسرع ما يمكن. وتحقيقا لهذه الغاية، لابد من التغلب على كل العقبات التي تعوق هذه العملية.

لقد أحرز قدر كبير من التقدم في هذا القرن. ومن أهم الإنجازات التي تحققت التقدم المحرز في ميدان ثورة التكنولوجيا. وبالتالي، فإننا نتحمل اليوم المسؤولية الجسيمة والواجب الأكيد لأن نستهل هذه الألفية الجديدة بحشد جهودنا من أجل تحقيق مستويات كافية من نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بغية منع العولمة من أن تصبح ظاهرة سلبية تزيد من تفاقم تهميش أشد البلدان فقرا.

وتقتضي المزايا والمساوئ التي تنطوي عليها عملية العولمة أن تعمل البلدان النامية سويا من أجل زيادة الفرص المتاحة لها للتصدي بنجاح لهذه الظاهرة. ومن أمثلة ذلك، القرار الذي اتخذه رؤساء جمهوريات غواتيمالا ونيكاراغوا والسلفادور بتوقيع اتفاق ثلاثي يستهدف إعطاء زخم جديد لعملية التكامل في أمريكا الوسطى وذلك بتوفير إطار سياسي مناسب لإنشاء اتحاد جمركي إقليمي، وهي عملية بدأتها السلفادور وغواتيمالا وانضمت إليها مؤخرا نيكاراغوا وهندوراس.

وإلى جانب مبادرات التكامل، تعتبر عملية مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن من خلال التعاون من أجل التنمية ذات أهمية حيوية. ومع ذلك، فإننا نرى أنه يتعين التشديد على ضرورة اقتران أنشطة التعاون بتوفير الإدارة المناسبة، التي تهيئ الظروف المؤاتية التي تسمح للاقتصادات الصغيرة بالوصول إلى الأسواق الكبيرة الدولية، والحصول على أسعار منصفة لصادراتها من المواد الخام والسلع المصنعة. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بحرارة بالقرار الخاص بالدعوة لعقد المؤتمر الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية في عام ٢٠٠١. ويكتسي هذا الحدث أهمية بالغة في الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الأهداف التي قررتها قمة الألفية.

ومما له أهمية كبرى أيضا تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتضمن في جملة أمور الدعوة فورا إلى إجراء جولة عاجلة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية تتم فيها معالجة المشاكل بطريقة شاملة ومتكاملة، مما يؤدي إلى حدوث تخفيض فعال للحواجز الجمركية وغير الجمركية. ومن الضروري أن يجري تنظيم التجارة الحرة وتنفيذ القواعد التي تحكمها في إطار منظمة التجارة العالمية، حتى تفيد الجميع، وخصوصا أشد البلدان فقرا.

ومن الضروري أيضا تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أن تتطلع إلى كسر حلقة الفقر المغلقة. وكما قال، في هذا الصدد، رئيس جمهورية نيكاراغوا السيد أرنولدو اليمان لاكايو أثناء قمة الألفية:

”يضاعف من هذا العبء وهذه التضحيات الثقل غير المحتمل للديون الخارجية الضخمة، الذي يمثل حاجزا يصعب تخطيه للتغلب على الفقر والبطالة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ الاهتمام الذي أبدته مؤخرا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بالبحث عن بدائل من شأنها أن تخفف كثيرا من حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحدونا الأمل في أن ينعكس هذا الاهتمام قريبا في إجراءات محددة وذات معنى، حتى يمكن لبلدان مثل نيكاراغوا أن تكسر حلقة الفقر المغلقة هذه وتتطلع نحو مستقبل زاخر بالمزيد من الفرص والتوقعات للاستدامة والتقدم.“ (A/55/PV.3 ص ١٢-١٣)

وثمة تحد هام آخر ينبغي لنا أن نكرس له جهدا كبيرا، يتمثل في حفظ الموارد الطبيعية والبيئية العالمية؛ وهذا أمر ذو أهمية قصوى لمستقبل البشرية وكذلك لاتقاء الكوارث الطبيعية والتعامل معها. لقد عانت نيكاراغوا بشدة من قسوة الظواهر الطبيعية، وما زلنا نحسّ بآثار الإعصار ميتش الذي هب على منطقة أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٨ والهزة الأرضية العنيفة التي عصفت بالجزء الشرقي من بلدنا وألحقت بنا خسائر في الأرواح وتسببت في أضرار مادية كبيرة. وفي ضوء هذا الواقع، أصبحت نيكاراغوا بفضل المساعدة القيمة التي حصلت عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثالث بلد في أمريكا اللاتينية يسن قانونا حديثا لاتخاذ التدابير اللازمة لوضع نظام متكامل لاتقاء الكوارث والتعامل معها. وعلاوة على ذلك، قامت نيكاراغوا على الرغم من مواردها المحدودة بتوجيه قدر كبير من طاقتها للتوصل إلى نموذج مناسب للتنمية المستدامة ولحفظ مواردها الطبيعية. وفي هذا الصدد، أنشأت حكومة نيكاراغوا المجلس الوطني للتنمية المستدامة، وهو هيئة تعددية تشترك فيها جميع القطاعات الرئيسية للمجتمع المدني من أجل التعزيز النشط لتنفيذ هذا النموذج للتنمية المستدامة، وفقا لجدول أعمال القرن ٢١.

لقد أتيحت لقادتنا فرصة تاريخية للتعهد بالتزامات حاسمة لمستقبل الإنسانية. وتتشاطر نيكاراغوا وتؤكد مجددا التزامها بالقيم الأساسية الواردة في إعلان الألفية، وهي: الحرية والمساواة، بحيث يتسنى لنا جميعا أن نعيش حياة كريمة بمنأى عن الجوع والخوف، بل وفي صحة جيدة وتعليم جيد؛ والإنصاف والتضامن، ذلك لأن من واجب كل شعوب العالم أن تتقاسم وتتبادل المعارف والخبرات التي ستكون حاسمة للتنمية البشرية في المستقبل؛ والتسامح وعدم العنف، نظرا لأننا لن نتمكن من المضي قدما إلا إذا احترم الناس بعضهم بعضا وإذا كانت الدول مستعدة دائما لأن يفهم بعضها البعض وأن تحسم خلافاتها من خلال الوسائل السلمية؛ واحترام الطبيعة حتى نكون قادرين على أن نترك لأطفالنا مستقبلا يشعرون فيه بالفخر والتفاؤل ويسيرون فيه مرفوعو الرأس واثقون من أنهم ماضون على الطريق الصحيح.

إن اليوم هو وقت بذر الحبوب في الأرض حتى يتسنى لنا حصاد محصولها في الغد. واليوم هو الوقت الذي يتعين علينا فيه أن ندرك أن علينا مسؤولية مشتركة، بصورة جماعية وفردية، تجاه تعزيز الأمم المتحدة لجعلها قادرة على بناء نظام دولي أكثر عدلا وأمنا وإنصافا للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتزم الآن الإدلاء ببعض الملاحظات الختامية. بعد ذلك سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

اسمحوا لي أن أبدأ ملاحظاتي بالتشديد مرة أخرى على الطابع الفريد لهذه الجمعية الألفية، التي تنعقد بعد قمة الألفية التاريخية التي حضرها ١٤٧ من رؤساء الدول أو الحكومات، والتي تعتبر أكبر تجمع لقادة العالم. ويتمثل التحدي الذي يواجه جمعية الألفية هذه في أن نترجم إلى أعمال الالتزامات التي تعهد بها قادة العالم في إعلان قمتهم. وينبغي للجمعية العامة أن تحافظ على روح الألفية، وأن تمضي قُدما بإحساس بالإلحاحية بدلا من الركون إلى تصريف الأمور على النحو المعتاد.

وقد عزز الأمين العام هذه الحقيقة في بيانه الذي استهل به المناقشة العامة والذي حدد فيه الجو العام للمناقشة التي استمرت لمدة أسبوعين. وقال إن من الأمور الحيوية أن نجد الوسائل التي يمكن بها تحويل وعد القمة إلى واقع حي، وجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية في السعي إلى تحقيق الأولويات التي حددها رؤساء الدول أو الحكومات.

وأود أن أنتقل الآن لتناول بعض المواضيع التي أثيرت في الأسبوعين الأخيرين. لقد كانت أهم قضية تواجه المجتمع الدولي – وهي صون السلم والأمن والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الخصوص – محطّ اهتمام العديد من المتكلمين. وتم التشديد على ضرورة تحسين قدرة المنظمة على حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أكدت المناقشة من جديد على الولاية التي أسندتها القمة إلى المنظمة للنظر على وجه السرعة في توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد لوحظ أن هذه العمليات أصبحت اليوم ذات طابع شامل ومعقد في أحيان كثيرة وأنها تشمل عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين والإشراف على الانتخابات ورصد تنفيذ حقوق الإنسان وتدريب قوات الشرطة المحلية.

وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة تنمية ثقافة الوقاية من أجل مكافحة الصراعات.

وفي سياق حفظ السلام، أشار البعض أيضا إلى ضرورة سد الفجوات القائمة بين المهام التي يُطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بها والموارد التي نتيحها لها.

وجرى التأكيد أيضا على تعزيز واحترام حقوق الإنسان كشرط أساسي للأمن الدولي.

وكانت مسألة إصلاح مجلس الأمن وضرورة أن يعكس تكوينه الواقع الحالي حتى يكون المجلس أكثر تمثيلا وشرعية، موضوعا كرره كثيرون. وقد دعا إعلان الألفية إلى العمل من أجل إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. وتدل البيانات التي تم الإدلاء بها – فيما آمل – على أن هناك استعدادا لدى الأعضاء للمضي قدما في هذه المسألة.

ووجه نداء قوي في المناقشة العامة من أجل تنفيذ أهداف والتزامات خطة التنمية للتسعينات. وقد عزز هذه الخطة إعلان الألفية الذي أعرب عن التزام رؤساء دولنا وحكوماتنا. وقد أوضحت بيانات عديدة وبحق أننا بعيدون كل البعد عن أهداف التنمية الشاملة التي اتفقنا عليها فيما بيننا. فاليوم، مازال نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم للفرد. وكانت هناك عدة نداءات تدعو إلى تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية بتخفيض مستويات الفقر قبل عام ٢٠١٥. ونكرر التأكيد أيضا على أن الصراع والفقر يسيران جنبا إلى جنب. فالتنمية المستدامة لا تقتصر على معالجة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعب فحسب، وإنما تساهم كذلك في إحلال السلام الدائم. وينسحب نفس الشيء على التسامح واحترام التنوع داخل المجتمعات. وإني أشاطر بقوة الرأي القائل بأن احترام حقوق الإنسان يمثل أحد أحجار الزاوية للتنمية.

وأشارت بيانات عديدة إلى عبء الديون غير المحتمل لأفقر البلدان وإلى معدلات التبادل التجاري غير المؤاتية لكثير من البلدان النامية. وأعيد تأكيد ضرورة معالجة عبء

الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويلزم أن تتناول الدورة الحالية للجمعية العامة التمويل الإنمائي وأدوار المحافل والمؤسسات المختلفة في المؤتمر المقبل لتمويل التنمية. وأرى أنه ينبغي البت في تحديد شكل هذا المؤتمر وتوقيته ومكان انعقاده دون تأخير.

وتطرقت المناقشة إلى جوانب أخرى عديدة تتعلق بحياة الناس، وتحتاج إلى اهتمامنا المشترك، ومنها: حالة أطفال العالم، والأمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المعدية الأخرى، والعنصرية والتمييز العنصري، وتدهور بيئتنا، وتلوث التربة والمياه والغلاف الجوي، والافتقار إلى الأمن الغذائي. وسوف يجري تناول عدد كبير من هذه القضايا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وعلى ذكر إحدى هذه القضايا البالغة الحدة، أقول إن هناك حاجة إلى اتخاذ قرار مبكر بشأن الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد استشعرت من هذه القاعة وجود ضرورة ملحة لمعالجة هذه القضية بالذات. وحتى نضع هذا الطلب في منظوره السليم، علينا أن نتذكر أن هناك عدة أشخاص – أغلبهم من الشباب وفي أحيان كثيرة من الفتيات والشابات – يصابون بالفيروس في كل دقيقة. ويؤكد هذا الوباء المتفشي في مناطق كثيرة ضرورة إدراج قضايا الصحة في برامج التعليم ومحو الأمية الوطنية.

وكانت العولمة وآثارها، الإيجابية والسلبية، من المسائل المسيطرة على المناقشة. فالعولمة توفر فرصا وتحديات معا. وقد تم تحديد الجوانب الإيجابية، مثل زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. ومع ذلك، تظل أهم التحديات متمثلة في كيفية تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها، وكيفية تقاسم منافع العولمة بطريقة أكثر إنصافا. وفي سياق المناقشة، تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي لنا أن نفكر بأسلوب متعدد الأبعاد، في التعامل مع قضية العولمة. فالعولمة لا تشمل أبعادا اقتصادية فحسب، ولكنها تشمل أيضا أبعادا سياسية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية وثقافية. ولذلك لا يمكن أن تترك مسؤولية تشكيل العولمة لقوى السوق وحدها. هناك حاجة إلى توجيه عملية العولمة بقرارات سياسية. وعلى الجمعية العامة القيام بدور في هذا المجال.

وكما ذكر أثناء المناقشة العامة، كل هذا يقتضي تعزيز التعاون الدولي، وإقامة الجسور بين المجتمعات وتحسين الحكم العالمي. وقد ازدادت أهمية العناصر الفاعلة الدولية والمتعددة الجنسيات، مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات الإقليمية المختلفة، في مجال تسخير القوى الإيجابية للعولمة.

وتقوم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بدور هام في إدارة العولمة، وكذلك بوصفها وسائط للتنمية. ومن التحديات التي علينا أن نواجهها المساعدة على تضييق الفجوة الرقمية بوضع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية. فلا ينبغي أن يحرم أحد من الوصول إلى المعرفة.

وتكلم كثيرون عن أهمية قضيتي حماية البيئة والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى المؤتمر الاستعراضي لريو + ١٠ المقرر عقده في عام ٢٠٠٢. وفي هذا السياق، كان الاحترار العالمي، وتغير المناخ والمياه من المسائل المحددة المشار إليها. وأثيرت أيضا الشواغل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة.

ومن المواضيع الأخرى الهامة للمناقشة، ما يتصل بمسائل نزع السلاح. ولاحظ كثيرون أن السلام الدائم لن يستتب إلا عندما يتم القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومعالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأُثيرت أيضا شواغل حول الاتجار بالماس موضع الصراع.

وقد شدد بعض المتكلمين، على أن الأمم المتحدة لا ينبغي أن تظل مشلولة في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ورأي آخرون أن مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأشار عدد من المتكلمين إلى الحاجة لإعادة النظر في تطبيق الجزاءات الاقتصادية، وإلى أنها وإن أمكن استخدامها كوسيلة لإقرار السلام، فإنها يمكن أن تؤدي أحيانا إلى نتائج عكسية فتعاقب الأهالي بدلا من الحكام المستهدفين. وقال البعض إن الزمن قد أثبت أن الجزاءات الاقتصادية عجزت عن تحقيق الهدف المتوخي منها. وأشار البعض إلى العبء الواقع على أطراف أخرى. وكانت هناك دعوات لاستعراض نظم الجزاءات لجعلها أكثر فعالية وأفضل تحقيقا للهدف.

وختاما، اسمحوا لي بالقول إنه قد أسعدني أن أستمع إلى البيانات التي أعربت عن التقدير لمشاركة المجتمع المدني، بأوسع معانيه، في أعمال الأمم المتحدة وفي اعتقادي أن أهمية الأمم المتحدة ولزومها في المستقبل ستعتمد على قدرتنا على إشراك المجتمع المدني في عملنا. فقد اضطلع بدور أساسي في إعداد جدول أعمالنا العالمي. وعلينا أن نتيح له أيضا الإسهام كشريك عظيم الفائدة في تنفيذه.

وبصفة عامة، أقول مقتبسا من أحد المتكلمين إن المناقشة قد أعادت التأكيد على التزام المجتمع الدولي بسلامة وأهمية العمل المتعدد الأطراف بوصفه:

”النهج الأكثر واقعية لمعالجة المشاكل العابرة للحدود في عالم متعاظم العولمة“.

وإنني أكرر هذه المشاعر وأنتظر من هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة أن تكون أكثر الدورات المنتجة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكِّر الأعضاء أن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المرة الأولى و ٥ دقائق في المرة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة تشينغيزير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): ذكر السيد فارتان أوسكانيان وزير خارجية أرمينيا وهو يخاطب الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في ١٨ أيلول/سبتمبر، أن المنطقة تأثرت تأثرا سلبيا من جراء عدم وجود علاقات رسمية بين أرمينيا وتركيا، ومضى في سرد المزاعم المعروفة المتصلة بالأحداث المفجعة التي وقعت في أوائل القرن الماضي.

إن الإعراب عن الأسى لعدم وجود علاقات رسمية شيء والتشهير المقذع بالطرف الآخر شيء آخر في ذات الوقت الذي يوهم فيه بالرغبة في إقامة علاقات طبيعية. ولكي لا أطيل في الكلام، فالجانب الأرميني هو الذي يصر على فرض شروط على تركيا. والجانب الأرميني هو الذي يصر على التسليم بالتفسير الأحادي الجانب للتاريخ بوصفه الرواية الوحيدة الحقيقية. وقد آن الأوان لأن ينظر الجانب الأرميني إلى التاريخ بقدر أكبر من الحياد.

إن ما يصوره السيد أوسكانيان على أنه إبادة جماعية كان أكثر المآسي المؤسفة التي أصابت الأتراك والأرمن على حد سواء في وقت كانت فيه الإمبراطورية العثمانية – عاجزة، بائسة، ومحتلة جزئيا؛ تفتقر إلى الإمكانيات، والهياكل الأساسية الصناعية والبراعة التكنولوجية؛ وقد زاد

من عجزها انتشار الأوبئة والمجاعات – وخضوعها لعبودية العدوان الإمبريالي.

والوقت ليس مناسبا اليوم، في هذه المرحلة التاريخية، للتركيز على الخصومة والعداوات القديمة. والأفضل ترك التاريخ للمؤرخين، لا للسياسيين. والواقع، أنه من المؤسف أن تركيا وأرمينيا، وهما دولتان عريقتان واقعتان في نفس المنطقة الجغرافية، تجدان نفسيهما دون علاقات طبيعية. ولهذا السبب بالتحديد، فإن رغبة السيد أوسكانيان في إقامة علاقات طبيعية أمر يدعو إلى الارتياح، إلا أنه من المثير للسخرية أن هذه الدعوة لا تتم، على الأقل بالكياسة الواجبة، وكأنه يطلب من تركيا قبول تشويه التاريخ. ومثل هذه المزاعم لا تساعد على تحقيق ما نفتقر إليه، وبدلا من ذلك، فإنها تؤدي إلى عكس المطلوب.

ومن غير المفهوم أيضا أن نرى حكومة تطمح إلى إقامة علاقات طبيعية مع جيرانها بينما تواصل تحديها باحتلال خمس أراضي بلد مجاور، منذ ما يقرب من عقد من الزمان.

السيد اليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية): (تكلم بالفرنسية): لم يكن وفدي يعتزم الكلام في هذه المرحلة المتأخرة من أعمالنا، وخاصة في أعقاب البيان الرائع الذي أدلى به السيد يورونديا عبد الله ندومباسي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك سيتوخى وفدي الإيجاز. إننا لن نرد على الملاحظات الاستفزازية التي تتضمن تصورات عدوانية لا أساس لها والتي قيلت من هذه المنصة على لسان وفدي بوروندي ورواندا الشقيقين، اللذين رأيا أنه من الضروري إهانة ذكاء ممثلي الدول الأعضاء في منظمتنا العالمية في محاولة لتبرير احتلالهما للجزء الشرقي من بلدي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، بحجة زائفة، تسمى الاعتبارات الأمنية.

ويود وفدي أن يعرف العالم أجمع أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد سئم حرب العدوان العبثية وغير المجدية، يرغب في تحقيق السلام ويسعى إليه. إننا نود أن نعيش في كونغو قوية متحدة، تتمتع بالسيادة الكاملة وتستعيد سلامتها الإقليمية. إن شعب بلادي يرغب في التعايش السلمي مع شعوب الدول التسع المحيطة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتبدي حكومة بلادي، التي جعلت من ضمان رفاه سكانها، مهمتها الرئيسية، انفتاحا تجاه جميع المبادرات والاقتراحات التي يمكن أن تنهي بسرعة هذه الحالة الهمجية، التي أغرقت منطقة البحيرات الكبرى بأسرها في بحر من الدماء. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بصيغته التي حسَّنها قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي يطالب أوغندا ورواندا، اللتين انتهكتا السيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، بسحب قواتهما دون توان؛ من خلال مفاوضات مباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المعتدية، التي لم ينكر ممثلوها هنا حقيقة ارتكاب بلادهم لأعمال العدوان علينا؛ أو من خلال مفاوضات مباشرة بين الحكومة وبين أشقائنا الكنغوليين الذين أصروا على تسوية الصراعات عن طريق استخدام السلاح.

والأمر الجوهري هو أن نتمكن من تنسيق جهودنا لتحقيق السلم الدائم في المنطقة. وينبغي أن يضمن المجتمع الدولي ذلك، ربما عن طريق عقد مؤتمر دولي. إن السكان الذين يشكلون بثقافتهم الواسعة وتنوعهم العرقي منطقتنا دون الإقليمية يستحقون السلم. ولهم الحق في أن يعيشوا في سلام، وبدونه سيكون أي أمل في الكرامة الإنسانية أو الرفاه أو التنمية، عبثا ومعرضا للخطر.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بإيجاز أن أرد على الملاحظات التي أبداها هذا الصباح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس بشأن جزر شاغوس الأرخبيلية.

ترى الحكومة البريطانية أن منطقة المحيط الهندي البريطانية منطقة بريطانية وأنها كانت كذلك منذ سنة ١٨١٤ ولا تعترف الدعوى بالسيادة لحكومة موريشيوس. ولكن الحكومة البريطانية اعترفت لموريشيوس بأنها الدولة الوحيدة التي تتمتع بحق المطالبة بالسيادة عندما تتخلى المملكة المتحدة عن سيادتها على الإقليم. والحكومات البريطانية المتعاقبة أعطت لحكومة موريشيوس تعهدات بأنها ستتخلى عن الإقليم عندما لا تصبح في حاجة إليه لأغراض دفاعية.

ولا تزال الحكومة البريطانية متفتحة بشأن الترتيبات التي تحكم منطقة المحيط الهندي البريطانية ومستقبل هذه المنطقة. وذكرت الحكومة البريطانية أنه عندما يحين الوقت للتنازل عن الإقليم فإنها ستتصرف بالتعاون الوثيق مع حكومة موريشيوس.

إن مسألة الدخول إلى منطقة المحيط الهندي البريطانية معروضة حاليا أمام المحاكم في المملكة المتحدة ولم يتم الفصل فيها بعد. وحكومة المملكة المتحدة تنظر بعناية في الأمر، ولا يمكننا أن نعلّق بأكثر من ذلك.

السيدة أشوناني (جزر القمر) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

أود فقط أن أقدم بعض التوضيحات اللازمة للرد على ما قاله زميلي من الدولة المجاورة لنا، وزير خارجية موريشيوس. من المؤسف حقا أن بعض جيران بلدي الذين تربطنا بهم مصالح مشتركة سواء في لجنة المحيط الهندي أو بسبب تشاطرنا إياهم بعض قيم المحيط الهندي، وبعض البلدان الأخرى لأسباب ليست معروفة لنا حتى الآن، تطلب إلى المجتمع الدولي ألا يدعم العملية الوطنية التي سمحت بإيجاد حل ودي لأزمة كان يمكن أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية في انجوان، بل إنها بالأحرى تطالب بإدانة هذه العملية. وتعلم الجمعية بالعواقب الخطيرة لاستخدام الأسلحة في البلدان الكبيرة وكيف أن استخدامها أخطر في بلد صغير مثل بلدي. والبلدان التي نحن بصددها تدافع عن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات داخل الأجهزة الإقليمية والدولية وهذا أمر أساسي ونفيس لمنظمتنا.

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بالنظام الحالي، فإن تدخُّل جيش التنمية الوطني في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ عندما نشبت الاضطرابات في موروني ضد انجوان، هو الذي منع نشوب حرب أهلية في جزر القمر في وقت كانت فيه السلطة السياسية القائمة مشلولة. وقد رحب شعب جزر القمر بهذا التدخل.

وأود أن أذكِّر أيضا بأن الجدول الزمني للانتخابات الذي وُضع في ١٩٩٩ لم ينفذ تماما لأن الجانب الانجواني رفض التوقيع على اتفاق تاناناريف. واليوم، بعد التوقيع على إعلان فمبوني المشترك فُتح الباب مرة أخرى لنناقش معا مسألة جزر القمر. إن الإعلان يحافظ على وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ويعترف بالكيان الجديد لجزر القمر في مجموعه باعتباره الموضوع الوحيد الذي يخضع للقانون الدولي داخل الحدود التي يعترف بها المجتمع الدولي.

إننا نتفهم تماما رغبة منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المجاورة في المحافظة على وحدة بلادنا وسلامتها الإقليمية ولكننا نرى أن انشغالهم لا يضاهي انشغالنا نحن أهالي جزر القمر بالدفاع عن مصالحنا والمحافظة عليها، ولا يمكن أن يحل محله. فلا يمكن للمرء أن يكون ملكيا أكثر من الملك.

ونود أن نطمئن جميع المعنيين بالجانب الجوهري في هذا الأمر بأن إعلان فمبوني يحافظ عليه. وهذه العملية، بالإضافة إلى ذلك، تحظى بتأييد جامعة الدول العربية التي اعتمدت مؤخرا في اجتماع مجلس وزرائها في القاهرة قرارا في هذا الاتجاه. كما أن شركاء آخرين رئيسيين لبلدي يؤيدون هذه العملية.

ومن ثم فإننا نترك للمجتمع الدولي أن يقيِّم هذه الحالة حتى يحكم ما إذا كان ينبغي لنا أن نتمسك بالمواقف المتطرفة التي تضرّ بشعبنا أو أن نجد تسوية تضع حدا لمعاناة الشعب، حتى لا يختار السلاح بدلا من الحوار.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): عندما وقَّعت بلادي على الاتفاق الخاص بوقف الأعمال العدائية مع إريتريا فعلت ذلك بالتزام كامل بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلم شامل. وكانت ولا تزال تعتقد أن الاتفاق تجاوز مجرد وقف إطلاق النار وإسكات صوت البنادق. كذلك فإن نداء مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا سلَّم بأن روح الاتفاق تغطي جميع الأعمال العدائية بما في ذلك النوع الذي سمعنا عنه من وزير خارجية إريتريا.

عندما خاطب وزير خارجية بلادي الجمعية العامة كان ينظر إلى المستقبل وليس إلى الماضي. وللأسف فإن نظيره وزير خارجية إريتريا وعدنا في الجزء الأول من بيانه الذي رحبنا به بأنه سيفعل بالمثل ولكنه ذهب بعد ذلك إلى القصة القديمة وحاول أن يجرنا معه إلى المستنقع الذي ظننا أننا نسعى إلى الخروج منه.

واعتقدنا أنه إذا ما كانت لدينا أمور ينبغي إثارتها – ولدينا بالفعل بعض هذه الأمور – فينبغي أن نفعل ذلك في سياق المفاوضات التي تؤدي إلى اتفاق سلم شامل فهناك مكان لعرض هذه الأمور بدلا من إثارتها هنا في الجمعية وتضييع وقتكم سيدي الرئيس ووقت كل شخص آخر، في الوقت الذي نختتم فيه المناقشة العامة. غير أنني في ظل هذه الظروف لا خيار لدي سوى تناول بعض النقاط التي أُثيرت حتى أصحح الأمور.

لقد اتهمنا بأن جعلنا إريتريا ضحية للعدوان. وقيل لنا إنها كانت بلدا يقيم علاقات حسنة مع جميع جيرانه. ولكن الأمر معنا خلاف ذلك. فأمامنا بلد حصل على الاستقلال في عام ١٩٩٣.

وبدأ في العام التالي بهجمة على واحد من جيرانه الخمسة؛ وفي عام ١٩٩٥ هاجم الجار الثاني؛ وفي عام ١٩٩٦ هاجم جارا ثالثا. وبدأ في عام ١٩٩٧ بمشاجرة مع أقرب جيرانه، إثيوبيا، تحولت إلى غزو لأراضيها السيادية في عام ١٩٩٨.

وهذا يذكِّرنا بالمثل العربي القائل ''ضربني وبكى، وسبقني واشتكى''. هذا ما حدث في منطقتنا. وإذا نظرنا في اتهامه إثيوبيا باستعمال القوة، لرأينا أنه كان دفاعا عن النفس فقط أُجبرت إثيوبيا على القيام به – بعد عامين من استجداء السلام – لرد العدوان. وتتحدث إريتريا عن التوسع وعودة الاستعمار، لكن الكثيرين منا في إثيوبيا – خاصة الحكومة التي أنتمي إليها – حاربوا من أجل حق الإريتريين في تقرير المصير وأيَّدناهم، رغم أن كثيرين غيرنا في بلدي لم يريدوا أبدا انسلاخ إريتريا عن إثيوبيا. واحتاج الأمر إلى شجاعة سياسية لدعم إريتريا ولسنا نادمين على ذلك. أما أن تقول إريتريا إن حكومة بلد كان أول من اعترف باستقلالها لديها نوايا لإعادة استعمارها – فأظن أن هذا مثير للضحك، على أبسط تعبير.

ولو أننا أردنا، كحد أدنى – حتى دون الدخول في حرب – أن ننكر على إريتريا مكانتها المشروعة، لامتنعنا ببساطة عن الاعتراف بها. وقد علَّمتنا تجربتنا من القانون الدولي أنه لا بد من توضيح عدد من المسائل قبل أن يعترف

الآخرون باستقلال بلد ما. ولدينا مثل واضح تماما في منطقتنا هو الحالة التي انفصل فيها جزء من بلد آخر ولم يُعترف به حتى اليوم – رغم أن ذلك البلد لم تكن له عاصمة فعلية ولا يزال كذلك – رغم الجهود الطيبة التي بُذلت في جيبوتي.

ومن ثم لا يمكن اتهام إثيوبيا بالإعداد لحرب أخرى لإعادة استعمار إريتريا. ولا توجد نيَّة من هذا القبيل؛ ولا يمكن أن تكون ولن تكون. لقد ولينا ظهورنا للحرب.

لننظر أخيرا إلى قضية مَن الذي لا يزال يعبئ مجتمعه عسكريا. ففي أيار/مايو ١٩٩٨ كان لدى إثيوبيا ٥٤ ٠٠٠ جندي ولم يكن لها أي جندي على حدودها مع إريتريا. ومن الناحية الأخرى كان لدى إريتريا التي لا يزيد عدد سكانها عن ٣,٥ ملايين نسمة – مقابل ٦٠ مليونا في إثيوبيا – أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي في أيار/مايو ١٩٩٨. فأي البلدين كان له برنامج عمل مختلف لتطوير علاقات حُسن الجوار والسلام؟ لقد سرَّحنا قرابة مليون جندي في ظل الحكومة السابقة كي نصل إلى الرقم ٥٤ ٠٠٠، ونحن مستعدون للتقليص مرة أخرى حين يأتي الوقت المناسب، لأن منطقتنا ليست بحاجة إلى حرب. فعلينا أن نحارب الفقر والجهل والتخلف، لا أن يُحارب بعضنا بعضا.

أخيرا، بالنسبة لقضية هذا الانتهاك الوحشي لحقوق الإنسان، التي أُثيرت لصرف الأنظار، مرة أخرى أمر عليها بالقول إنه لم يثبت ولا يمكن أن يثبت بأي عمل تقوم به إثيوبيا. والواقع أننا عرضنا من خلال رئيس وزرائنا على المجتمع الدولي بمَن فيه بلدكم، السيد الرئيس، وعلى أعلى مستوى – ما يحدث وما يرتكبه الجانب الآخر ضد المدنيين الإثيوبيين الأبرياء في بلدهم، حتى بعد التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية. ولم تمض سوى أسابيع قليلة على توقيع إريتريا أخيرا على اتفاقية جنيف الرابعة – فهي آخر بلد يوقّع عليها – ولأول مرة تسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى الناس الذين كان من المفترض أن تصل إليهم.

السيد أبليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): ليس غرضي، ولم يكن، أن أفتح باب المناقشة في قاعة الجمعية العامة هذه حول قضية الإبادة الأرمينية والاعتراف بها، أو حول العلاقات بين أرمينيا وتركيا. مع ذلك، ولما كان ممثل تركيا قد أشار إلى هاتين القضيتين فإنني أود أن أطرح عدة نقاط.

بدأ القرن العشرون بالنسبة للأرمن بمأساة إبادة وترحيل جماعي في الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٥ وعام ١٩٢٣. وتكشَّفت أول إبادة في القرن العشرين بكامل قوتها وتواصلت حتى أزهقت أرواح ١,٥ مليون أرميني. وصاحبت تلك الإبادة حالات اغتصاب واعتداء وسلب وقتل لجميع السكان.

وقد أشار ممثل تركيا إلى العلماء. ولا بد لي من القول إن العلماء أدوا واجبهم. والإبادة الأرمينية موثَّقة في المحفوظات ذات الصلة، بما فيها المحفوظات التركية والبريطانية والأمريكية والروسية. وأشير إشارات خاطفة إلى تلك المحفوظات. وأكرر هنا السؤال الذي وجَّهه وزير الخارجية البريطاني، اللورد كورزون في مؤتمر لوزان في عام ١٩٢٣ إلى عصمت باشا رئيس الوفد التركي آنذاك. فقد قال:

”كان هناك ٣ ملايين أرميني في آسيا الصغرى قبل الحرب. ولا يوجد الآن سوى ١٣٠ ٠٠٠. فأين الباقي؟ هل انتحروا أم اختفوا طواعية؟“

وأشير أيضا إلى أحد الدبلوماسيين في ذلك الوقت. فقد أدرك السفير الألماني أيضا وهو الممثل لحكومة حليفة

لتركيا ما كان يحدث في عام ١٩١٥. فكتب في تموز/يوليه ١٩١٥ ما يلي:

”بدأ الأتراك عمليات الترحيل من المناطق غير المهددة بالغزو. وهذا الأمر، إلى جانب إعادة التوطين التي نُفذت، يدلان على أن الحكومة تسعى فعلا إلى هدف إهلاك الجنس الأرميني في تركيا.“

وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩١٧ أفاد بما يلي:

”تحققت سياسة الإفناء بقدر كبير. فالقيادة التركية الحالية تشترك بالكامل في تنفيذ هذه السياسة.“

وكل هذه المحفوظات متاحة ولا حاجة بالعلماء لفتح الباب أو لإجراء بحوث جديدة. فقد أُجريت البحوث بالفعل. وعلى أساس هذه الوقائع وغيرها نجد أنه حتى في عام ١٩١٩ حاكمت محاكم كمال أتاتورك وأدانت عددا من المسؤولين الشباب الأتراك ذوي المناصب الرفيعة بشأن دورهم فيما سمَّته الحكومة التركية آنذاك ”مذبحة وإهلاك الأرمن“.

ودللت إبادة الأرمن على أن ذلك ممكن. فقد مرت سياسة الإبادة التي اتبعتها الامبراطورية العثمانية دون اعتراض من الدول الأخرى، وشجعت في وقتها على ارتكاب اعتداءات جديدة. وأكبر دليل على هذا هو ما أصبح يُعرف الآن بالخطابة المبهرة التي ردَّ بها هتلر على الأسئلة العصبية التي وجَّهها إليه بعض مستشاريه إزاء خطط غزو بولندا في عام ١٩٣٩: ”مَن الذي يتحدث في النهاية عن إفناء الأرمن؟“

والواقع أنه لا يوجد تاريخ وطني في فراغ وإن مواصلة تركيا إنكارها لإبادة الأرمن في الامبراطورية العثمانية لم يؤد إلا إلى تكثيف أماننا في العدالة التاريخية. وقد وجدت أمم كثيرة أن هناك بعثا روحيا وأخلاقيا في البحث عن الحقيقة عن طريق الصدق ومواجهة الماضي بالعدل. وكما قال رئيس أرمينيا كوشريان في هذه القاعة قبل أسبوعين وهو يخطب أمام مؤتمر الألفية، فإن:

”التوبة ليست مهانة، فهي على الأصح ترفع الأفراد والدول.“ (A/55/PV.6، ص ١٤)

وإبادة الأرمن واقع لا جدال فيه. وعندما بدأ استخدام المصطلح ”إبادة“ في عام ١٩٤٤ لوصف الإفناء المنهجي لشعب بأكمله أوضح واضعه رفائيل ليمكين المصطلح بقوله إنه: ”الأشياء التي فعلها هتلر لليهود، والأتراك للأرمن.“

ويسلِّم الكثير من برلمانات العالم بالإبادة الأرمينية. وأشار قرار صادر عن البرلمان الأوروبي في عام ١٩٨٧ إلى أنه يُنظر إلى الاعتراف بالإبادة الأرمينية على أنه عمل إنساني عميق من أعمال الإصلاح الأخلاقي تجاه الأرمن لا يمكن أن يعود على الحكومة التركية إلا بالشرف. وللأسف فإن إنكارها الذي أصبح جزءا أساسيا من الإبادة يعزز في الغالب فقدان الشعور بالأمان والشعور بالخذلان والخيانة. غير أن الإنكار هو استمرار للإبادة؛ بل إن البعض يرى أنه آخر فصل من فصول الإبادة.

أود أن أشير من جديد إلى بيان سعادة السيد فرطان أوسكانيان الذي أدلى به هنا الأسبوع الماضي كجزء من المناقشة العامة لجمعية الألفية: وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى ما قاله عن إن منطقة جنوب القوقاز ما زالت تعاني من الآثار المعاكسة لعدم وجود علاقات رسمية بين أرمينيا وجارتنا تركيا. والواقع إننا منذ اليوم الأول من استقلالنا اخترنا أن نطبّع علاقاتنا وأن ننشئ روابط دبلوماسية: بيد أن تركيا أصرت وتواصل الإصرار على بعض الشروط المتصلة بناغورني كاراباخ وبالاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية. إن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه تركيا

على أرمينيا يؤثر سلبا بالطبع على التوصل إلى حل سلمي للصراع في ناغورني كاراباخ ويعيق بشدة تنفيذ البرامج الإقليمية الاقتصادية الأكثر أهمية.

وأرمينيا ما زالت ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للصراع في ناغورني كاراباخ، وسنواصل العمل بشكل مكثف مع رئيس مجموعة مينسك من أجل التوصل إلى حلول سلمية للصراع. ونحن بالمثل، على استعداد لإقامة اتصالات مباشرة مع أذربيجان لكي نبحث عن حل توفيقي.

ونحن على ثقة من أن الحوار البناء مع تركيا، كما قال وزير خارجية أرمينيا، سيسمح لنا أن نشارك معا في تمهيد الطريق أمام إقامة تعاون وعلاقات حسن جوار فيما بين دولتينا.

السيد تكله (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): لقد أثار ممثل إثيوبيا مسألتين. الأولى، وهي مسألة العدوان، تمت معالجتها في اجتماعات سابقة، بيد أن مما يشرف الفلسفة ''الأورويلية'' أن الدفاع عن وحدة الأراضي يوصف بالعدوان.

نحن لا نتكلم عن الماضي بل نتكلم بدلا من ذلك عن الالتزام بالمستقبل. وهنا لأعمال المرء وليس كلماته الطنانة أهمية.

لا يخفى على الذين يتابعون مفاوضات السلام عن كثب – وبخاصة الميسرين – أن حكومة إثيوبيا تقوم بشكل منهجي بهدم أسس الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية وجعله غير ذي جدوى – في الواقع لأغراض الاستعاضة عنه تماما – باتفاق آخر ليس غريبا عليه تماما فحسب، بل يتعارض أيضا مع نص وروح الاتفاق الإطاري وطرائق تنفيذه – الإطار الذي تدعي إثيوبيا إنها قبلته دون أي تحفظ. وبدأت هذه الحملة في الجزائر في اليوم ذاته وبعد ثلاث ساعات لا غير من التوقيع على اتفاق الجزائر العاصمة واستمرت خلال اجتماع واشنطن العاصمة في أوائل تموز/يوليه.

وبعد أيام غير كثيرة من التوقيع على اتفاق الجزائر استأنفت الحكومة الإثيوبية أعمال المضايقة والاحتجاز والتعذيب والقتل والترحيل خارج الإطار القضائي، للإريتريين الأبرياء وللإريتريين ذوي الأصول الإثيوبية. ويتعرض بشكل روتيني المدنيون الإريتريين في الأراضي التي تخضع للسيادة الإريترية وتحتلها القوات الإثيوبية إلى المضايقة بشكل منهجي وإلى تكتيكات إرهابية وكذلك إلى التعذيب والاغتصاب وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات. قبل أسابيع قليلة لا غير طرد ٠٠٠ ١٥ إريتري من ديار ومزارع أجدادهم في الأراضي الإريترية المحتلة. ومما يتعارض مع نص وروح كل من الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية واتفاق الجزائر، كثفت الحكومة الإثيوبية حملة الكراهية الطائفية البغيضة ضد الإريتريين وحكومتهم.

هذه ليست أعمال سلمية. إنها أعمال حربية. والآن لا يمكن نفي أن الحكومة الإريترية كانت قد قامت بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بإعادة مجموعتين من الإثيوبيين المقيمين في إريتريا إلى بلادهم بشكل طوعي. وتتكون المجموعة الأولى من الإثيوبيين الذين كانوا يقيمون في سلام وبحرية في إريتريا منذ زمن طويل إلى أن تشردوا داخليا، هم والسكان الإريتريون، بسبب غزو المدن والقرى الإريترية واحتلالها. وأولئك الأشخاص كانوا يتشاطرون مع المشردين الإريتريين مآوى مؤقتة – والمؤن القليلة التي كانت توفر في المآوى المؤقتة – كما إنهم طلبوا المساعدة من كل من الحكومة الإريترية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ليتمكنوا من العودة إلى إثيوبيا، والمجموعة الثانية تتألف من الإثيوبيين الذين ليست لديهم بطاقات إقامة أو رخص عمل صالحة. وقد طلبوا هم أيضا المساعدة ليعودوا إلى ديارهم.

وقد أجرت لجنة الصليب الأحمر الدولية مقابلات مع هاتين المجموعتين، وبلغ عدد الأشخاص في المجموعتين ٠٠٠ ١١ فرد. وكان هناك بالإضافة إليهم عدد قليل جدا من الأفراد – حفنة في الحقيقة – طردوا لأنهم أصبحوا أجانب غير مرغوب فيهم. وفي كل هذه الحالات، تم التقيد بصرامة في عملية إعادتهم إلى وطنهم بنص وروح الإجراءات والمعايير التي قررتها لجنة الصليب الأحمر الدولية واعترف بها المجتمع الدولي.

وتم الترحيل على ذات الطريق الذي رحلت السلطات الإثيوبية عبره – قبل أيام قليلة – الإريتريين المرحلين والإريتريين من أصول إثيوبية. وكانت الحكومة الإثيوبية قد وافقت من قبل على عملية الترحيل هذه. وهناك أدلة تدحض على أن الذين رحلوا من إريتريا وصلوا بسلامة إلى إثيوبيا، ومن ثم، لا يمكن أن تؤخذ بجدية أية روايات تصدر عن إثيوبيا عن الأخطار على الطريق أو أية أضرار لحقت بأولئك الأشخاص.

وتزعم الحكومة الإثيوبية أن الحكومة الإريترية تحتجز إثيوبيين في معسكرات. وهذه المزاعم سخيفة إلى حد أنها لا تستحق التعليق عليها لو لم تكن جزءا من حملة قذف. فلا توجد في إريتريا مثل هذه المعسكرات. وإريتريا فتحت طيلة الصراع أبوابها لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، من قبيل منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان، على أي حال، ولما كانت إريتريا قد وقّعت على اتفاقيات جنيف، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تقوم بشكل منتظم بزيارة أسرى الحرب الإثيوبيين – بالإضافة إلى زياراتها السابقة للمدنيين الإثيوبيين. وحتى قبل أن توقع إريتريا على اتفاقيات جنيف، اعترفت هاتان المنظمتان غير الحكوميتين بأن سجل إريتريا خلال النضال من أجل التحرير وبعده من أحسن السجلات. هل من الممكن لإثيوبيا – التي لم توقع على اتفاقيات جنيف إلا قبل ثلاثة أعوام – رغم أنها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة – أن تزعم أن لها مثل هذا السجل؟ لتكن تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان شاهدا على ذلك.

السيد سنجيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لا أعتزم أن أطيل الكلام هنا عن اختلافاتنا مع أرمينيا. بيد أن بعد الملاحظات التي أدلى بها ممثل أرمينيا تفرض عليّ أن أجيب بإيجاز على نقطتين لا غير.

أشار ممثل أرمينيا إلى أن اللورد كورزن سأل عن، الأرمن، اللورد كورزن، مرة أخرى، لم يكن مؤرخا، بل كان سياسيا. والواقع أن اللورد كورزن لديه كل الأسباب ليكون سياسيا متعصبا ومنحازا ضد تركيا، فرغم كل شيء كان يتفاوض مع تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى بعد انتصار النضال التركي.

وعلى وجه الخصوص – وكنقطة أخيرة – تؤسفني أشد الأسف المقارنة التي تقدم بها ممثل أرمينيا فيما يتعلق بهتلر، أود أن أذكر الممثل بما يلي فقط: لم يكن في تركيا ''ليالي الكرستال'' كما كان الحال في ألمانيا. ولم تكن هناك عصابات يهودية مسلحة تغير على تلال بفاريا وشوارع برلين مثلما كان الأمر بالنسبة للأرمن في تركيا. والسياق التاريخي بالغ الاختلاف. واستهجن بشدة المقارنة بما فعله هتلر.

بهذا أختتم ملاحظاتي، بيد أنني أود أن أقول إننا نأمل بصدق، في بداية هذا القرن، أن نتوصل إلى تفهم ما لهذه الأحداث المفجعة، وبالطبع، كان ينبغي للجانب الأرمني أن يشير أيضا إلى الأتراك والمسلمين الذين يزيد عددهم على مليونين والذين لقوا حتفهم في نفس الظروف المفجعة.

السيد كوليف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): أنا أيضا مضطر إلى الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا

وأشار فيه إلى مشكلة ناغورني كاراباخ. إن تسوية مشكلة ناغورني كاراباخ في أذربيجان تعاق أساسا، كما ذكر من قبل، بسبب ١٠ سنوات تقريبا من احتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان على يد التشكيلات الأرمنية المسلحة، مما أدى إلى أن يصبح واحد من كل ثمانية من سكان بلدي لاجئين. لقد ذكرت أذربيجان مرات عديدة أنها ملتزمة بإيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع، ولكن الجانب الأرمني يظهر أنه لا يريد تسوية هذا الصراع ويمنع القيام في جنوب القوقاز بتهيئة ظروف مواتية لتنمية العلاقات مع البلدان المجاورة في المنطقة.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أعتذر كثيرا جدا لاضطراري إلى التكلم مرة أخرى. إننا لم نكن ننوي حتى استخدام حق الرد الأول، ولكننا مضطرون إلى القيام بذلك. وسوف أتوخى الإيجاز. لقد تكلمنا عن الالتزام بالمستقبل فلنمارس ما نتكلم عنه.

وتأكيدا للوقائع، وقّعت إثيوبيا اتفاقية جنيف قبل ٥٠ عاما. وليس قبل ثلاثة أعوام – والسجل يثبت ذلك. وهناك اختلاف كبير بين خمسين وثلاثة. وتمت الإشارة مرة أخرى إلى حملة كراهية طائفية، استمعوا فقط إلى الدعاية التي تسمعها إثيوبيا كل يوم بمختلف لغات إثيوبيا من المذياع في أسمرة. وإن لم يكن لحملات الكراهية الطائفية معنى مختلف، فإن ذلك لا يوجد لدينا، ويمكن التثبت من ذلك بحقيقة أنه لا يزال لدينا ٤٠٠ ٠٠٠ إريتري يعيشون في إثيوبيا، والكثير منهم مواطنون إثيوبيون، ولكن نصفهم من مواطني إريتريا. ولدينا كثير من كبار الإثيوبيين من منشأ إريتري في الحكومة الإثيوبية، بما في ذلك وزارة الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء، وقوات الدفاع، وما إلى ذلك. وهذا الوصف لا ينطبق على بلد يمارس حملة كراهية طائفية – إنه وصف لبلد طهر عرقيا من جميع الإثيوبيين، وهي حملة بدأت عندما كان يفترض إن لنا علاقات طيبة ترجع إلى بداية التسعينات قبل أن تصبح إريتريا مستقلة، عندما كان آلاف الإثيوبيين يطردون بطريقة فظة بدون ممتلكاتهم، وبقي الكثير منهم محجوزين حتى اليوم.

ختاما، شهدت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا، في تموز/يوليه، وأبدت قلقها، ليس شفويا، وإنما بإصدار بيان صحفي يمكن لأي شخص أن يطلع عليه، أشارت فيه إلى قلقها من الطريقة التي يطرد بها الإثيوبيون في إريتريا عبر الأنهار المرتفعة بمياه الفيضان والمناطق المملوءة بالألغام – وهو شيء لا أسميه إعادة توطين بطريقة إنسانية جدا. ولا أريد التطرق إلى أمور شخصية ولكنني أجد من السخرية أن تصدر هذه البيانات عن شخص – عندما كان بعضنا في هذا الجانب يحارب من أجل نشر الديمقراطية في إثيوبيا وأيضا من أجل حقوق الشعب الإريتري في تقرير المصير – عن شخص كان يشغل منصبا رفيعا في الحكومة الإثيوبية وكان يعارض استقلال إريتريا.

السيد أبليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أود الإدلاء بقليل من التعليقات الإضافية على ملاحظات ممثل تركيا.

مرة أخرى، ليس اختتام المناقشة العامة بالجمعية العامة المكان المناسب لمناقشة الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية، ولكنني أود أن أذكّر ممثل تركيا بأن الإبادة الجماعية الأرمنية بدأت مع ''ليلة الكرستال''. وكان ذلك اليوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩١٥، اليوم الأول للإبادة الجماعية عندما قتل بوحشية أكثر من ٣٠٠ من المثقفين الأرمن على يد السلطات التركية، وشكل بداية القضاء الجماعي على الأرمن في الإمبراطورية العثمانية.

كما يجب أن أذكّر ممثل تركيا بأن ممثل أرمينيا لم يجر مقارنة، فالمقارنة أجراها رفائيل ليمكين، واقتبسنا منه أن رفائيل ليمكين هو الذي أدخل تعبير ''الإبادة الجماعية''.

وأكرر اقتباس مقارنة رفائيل ليمكين: ''الأشياء التي فعلها هتلر لليهود، والأتراك للأرمن''. والكلمات المقتبسة لم تكن كلمات ممثل أرمينيا.

وأشار ممثل تركيا أيضا إلى حقيقة قتل أكثر من مليونين من الأتراك، ولكن الأرمن لم يكونوا مشتركين في أحداث القتل هذه، لأن الأرمن كانوا قد قتلوا بالفعل عندما وقعت هذه الأحداث.

وأود أيضا أن أشير إلى مسألة ناغورني كاراباخ. فكما قلت في بياني السابق، وأود أن أكرره مرة أخرى، أن أرمينيا ظلت خلال السنوات الست الماضية، ملتزمة بوقف المرحلة العسكرية من الصراع، وبالسعي إلى حل دائم يوفر السلام والأمن لناغورني كاراباخ وبحلقة وصل مع أرمينيا، وسوف نعمل بصورة مكثفة مع رئاسة مجموعة مينسك للمحافظة على نظام وقف إطلاق النار، وأؤكد من جديد أننا سوف نحتفظ باتصال مباشر مع أذربيجان للبحث عن تسوية.

بيد أننا نعتقد أن المفاوضات المباشرة بين أرمينيا وناغورني كاراباخ ستكون منتجة بقدر أكبر لأن شعب ناغورني كاراباخ هو الذي سيقرر مصيره في نهاية المطاف.

السيد تكله (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): باختصار شديد بشأن قضيتين واقعيتين. اشتركت لجنة الصليب الأحمر الدولية تقريبا في جميع حالات إعادة التوطين الطوعية التي حدثت. وعندما لم تشترك فلأنها لم تتمكن من ذلك بسبب رفض الحكومة الإثيوبية التعاون، وأن الذين استفادوا من إعادة التوطين الطوعية لم يتمكنوا من الاستفادة من مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأن تقرير الممثل المقيم للجنة في إثيوبيا، الذي أشار إليه ممثل إثيوبيا فيما يتعلق بالحوادث في إريتريا تبرأ منه مقر اللجنة.

ختاما، لن أسمح لنفسي بالرد على مجادلات صادرة بغرض إشباع نزوات خاصة. فالمجادلات الموجهة إلى إشباع النزوات هي تكتيكات الضعفاء عندما يدافعون عن سياسات مفلسة لنظام لا أخلاقي ولا شرعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.